النشـــرة

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

NECHRA

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

العدد الخامس | نوفمبر 2025 Novembre | Numéro 5

فخامة رئيس الجمهورية يستقبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

معالي الوزير الأول يستقبل وفداً من الأمم المتحدة

مفوض حقوق الإنسان يعقد جلسة عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين

المحتويات

كلمة المفوض 3
فخامة رئيس الجمهورية يستقبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين 4
معالي الوزير الأول يستقبل وفداً من الأمم المتحدة 5
مفوض حقوق الإنسان يعقد جلسة عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين 5
المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين يزور الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين .. 5
بيان يتعلق بزيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين 6
بلادنا تشارك في أشغال الدورة العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب 7
إيجاز صحفي من مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني 7
مفوض حقوق الإنسان يستقبل السفير الفرنسي المعتمد لدى بلادنا 8
مفوض حقوق الإنسان يستقبل وفدا من منظمة (GRDR) 8
مفوض حقوق الإنسان يستقبل ، مديرة برنامج دعم المكونة القانونية للقوة المشتركة 9
مفوض حقوق الإنسان يستقبل ممثلة منظمة هيومان رايتس ووتش 9
مفوض حقوق الانسان ، يلتقي بالمنسقة المقيمة للأمم المتحدة في موريتانيا 10
بيـان توضيحي بشأن البيان الصادرعن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 10
إيجـــــــــاز صحفي 10
تنظيم ملتقى وطني لتملك «إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان» 11
افتتاح الجمعية العامة لبرنامج: "بذور المواطنة" في دورتها الثالثة 12
تنظيم ورشات تكوينية لصالح منظمات المجتمع المدني 12
بانجول: موريتانيا تستعرض جهودها في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان 13
ألاك: افتتاح ورشة تكوينية لتعزيز قدرات 25 من منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني 13
تنظيم أيام تحسيسية حول ظاهرة المهق 14
الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين توقع اتفاقية شراكة مع الهلال الأحمر الموريتاني 14
مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين يستقبل المنسق الإقليمي لمشروع حماية المهاجرين (PROMIS) . 14
مفوض حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني يترأس اجتماع مجلس الرقابة 15
تقديم مواد غذائية ومستلزمات لدعم المهاجرين 16
كيهيدي: تنظيم ورشة تحسيسية حول مخاطر الاتجار بالأطفال وظاهرة التسول القسري 16
مفوضية حقوق الإنسان تقدم دعما لنزلاء السجن المدني بنواذيبو 16
خطاب الرئيس بين بناء الدولة وترسيخ المواطنة: قراءة في البعد الحقوقي والسياسي لرؤية "طموحي للوطن" 17
خطاب الكراهية: بين المفهوم والأبعاد والشرعية 18
تنظم ورشة تكوينية لتعزيز قدرات بعض العمال في مجالات التصميم والمونتاج 19
إطلاق ورشات تكوينية لتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني 19
مدير العلاقات مع المجتمع المدني يستقبل مستشار التعاون والعمل الثقافي، الجديد بالسفارة الفرنسية في موريتانيا 19
برنامج الأقطاب التنموية المندمجة:المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان ولاية الحوض الشرقي 20

كلمة المفوض

سيد أحمد ولد بنان
مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

«... إن تعزيز المواطنة والمساواة والعدالة يعني في الواقع، العمل على بناء دولة قوية بمؤسساتها، محترمة بإنصافها وقريبة من مواطنيها ...»

وجّه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال إحدى محطات زيارته الأخيرة لولاية الحوض الشرقي رسالةً بالغة الوضوح والأهمية بأنه يتعين على الدولة الموريتانية أن تسمو فوق كل الانتماءات القبلية والطائفية والخصوصية.

وقال فخامة رئيس الجمهورية: «لقد آن الأوان لاستبدال منطق القبيلة بمنطق المواطنة، وتفضيل الكفاءة على الانتماء العشائري وسيادة القانون على امتيازات الانتماء».

لقد رسم هذا الإعلان معالم لموريتانيا عصرية، حيث لا يرتكز التماسك الوطني على روابط الدم أو الانتماء القبلي، بل على القيم السامية للمواطنة والمساواة والعدالة؛ قيمٌ تُشكّل العنصر الناظم لأمةٍ هادئة، موحدة وتتطلع بثقة إلى المستقبل.

وبتأكيده أن هذه القيم هي وحدها الكفيلة بتوحيد الأمة على نحو مستدام، يُحيي صاحب الفخامة الروح الجمهورية ويعطي دفعا لمثال لموريتانيا الموحدة، المتآخية والمعتزة بقيمها وتنوعها.

إن تعزيز المواطنة والمساواة والعدالة يعني في الواقع، العمل على بناء دولة قوية بمؤسساتها، محترمة بإنصافها وقريبة من مواطنيها. ويعني كذلك بناء دولة قائمة على الثقة، حيث يجد كل موريتاني مكانه، لا بمكان ميلاده أو انتمائه بل بالكفاءة والعمل والكرامة والالتزام بالصالح العام.

وفي هذا السياق تشكل المدرسة الجمهورية، التي يوليها فخامته عنايةً خاصة، بوتقةً بامتياز تتجذر فيها روح المواطنة وحب الوطن وتكافؤ الفرص؛ وبناء أجيال واعيةً بحقوقها وواجباتها، وبقيمة الكفاءة كمفتاح للتقدم الفردي والجماعي.

وفي هذا السياق فإن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تُثمن عالياً هذا النداء التاريخي، الذي يتماشى مع المهام الأساسية الموكلة إليها والتي تشمل في المقام الأول، الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وصون كرامته، وتعزيز سيادة دولة القانون والمؤسسات، وقيم المواطنة، والعدالة والمساواة.

إننا على قناعة راسخة بأن إرساء دولة العدل والمساواة يتطلب تضافر جهود الجميع: مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والفاعلين الجمعويين، والمواطنين كافة.

فلنعمل معًا على توطيد هذه القيم الجوهرية في الممارسات ولتغيير العقليات، فهي وحدها الكفيلة بضمان السلام الدائم والتنمية الشاملة.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 4 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

فخامة رئيس الجمهورية يستقبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بالقصر الرئاسي يوم الخميس 11 سبتمبر 2025، وفداً من الأمم المتحدة برئاسة السيد جهاد ماضي، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين.

حضر اللقاء معالي الوزير المكلف بديوان رئيس الجمهورية السيد الناني ولد أشروقه، ومعالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، والسيد هارونا اتراورى، مكلف بمهمة برئاسة الجمهورية.

كما حضر اللقاء إلى جانب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، السيدة ليلا بيترس يحيى، المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في موريتانيا، والسيدة ميشل ارازو، مساعد المقرر الخاص.

وجاء استقبال فخامة رئيس الجمهورية للمقرر الخاص الأممي في ختام زيارة قام بها لبلادنا في الفترة من 02 إلى 12 سبتمبر 2025، مرفوقا ببعض معاونيه.

الزيارة تدخل في إطار التعاطي الإيجابي لبلادنا مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بشكل عام، والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشكل خاص، واستجابة لطلب الزيارة الذي تقدم به لبلادنا المقرر الخاص في أغسطس 2024.

وخلال إقامته في بلادنا استقبل المقرر الخاص، أيضا، من طرف معالي الوزير الأول، ورئيس الجمعية الوطنية، وأصحاب المعالي: وزراء العدل والخارجية والداخلية والدفاع والشؤون الإسلامية ومفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني وممثلين عن قطاعات تمكين الشباب والتكوين المهني والعمل الاجتماعي والتربية والصحة والوظيفة العمومية.

كما اجتمع، كذلك، برؤساء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والوقاية من التعذيب والمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة، إضافة إلى ممثلين عن السلطة القضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأممية العاملة في بلادنا وممثلي المهاجرين.

وقام المقرر الخاص بزيارات ميدانية شملت مراكز استقبال وإيواء المهاجرين، والهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبعض المؤسسات السجنية ومركز استقبال وإدماج الأطفال المتنازعين مع القانون. كما زار مدينة نواذيبو حيث التقى السلطات المحلية والأمنية، ووقف ميدانيًا على عمل خفر السواحل ومركز استقبال المهاجرين والسجن المدني والنقطة الحدودية 55 ومدينة الشامي.

وقد إطلع المقرر الخاص، خلال اللقاءات العديدة التي أجراها خلال الزيارة، من الاطلاع عن كثب على التقدم الكبير الذي أحرزته موريتانيا في مجال ترقية وحماية حقوق المهاجرين ومحاربة تهريبهم، كما أشار إلى ذلك في البيان الذي أصدره في ختام مهمته وأعاد تأكيده في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الجمعة 12 سبتمبر 2025.

وأشاد المقرر، بشكل خاص، بجو الانفتاح والتعاطي البناء الذي طبع لقاءه مع فخامة رئيس الجمهورية ومعالي الوزير الأول وكافة المسؤولين الموريتانيين وخاصة معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

كما أشاد بالإجراءات التالية:

- تعاون حكومي كامل: انفتاح السلطات وتسهيل مهمة المقرر الخاص، مع لقاءات رفيعة المستوى.
- إطار قانوني ومؤسسي متقدم: اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء محكمة وهيئات وآليات وطنية ومراكز استقبال.
- إصلاحات جارية: إعداد مشروع قانون شامل للجوء وفق المعايير الدولية.
- تعاون دولي فعّال: لجنة مشتركة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وضمان حقوق اللاجئين في العمل والتنقل، وتعزيز تفتيش العمل.
- استجابة إنسانية سريعة: تدخل خفر السواحل وإنقاذ آلاف المهاجرين، والتعامل الإيجابي مع عمليات الإنزال الطارئة.
- حماية القُصَّر غير المصحوبين: عبر مركز حماية وإدماج الأطفال وأسر حاضنة، بما يضمن الرعاية واستمرار التعليم.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي اجراه المقرر في ختام زيارته قال:

"أثني على الحكومة الموريتانية لمعالجتها تحديات الهجرة، لا سيما من خلال اعتماد قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء مراكز استقبال، وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ في البحر".

وأكد المقرر الأممي بتوافر الإرادة السياسية التي أبدتها السلطات للتعامل مع هذه القضايا بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن "الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لمساعدة موريتانيا على بناء قدراتها في مجال معالجة طلبات اللجوء وحماية النساء والأطفال والإشراف على الاحتجاز".

وفي نفس الإطار، لاحظ المقرر الخاص بعض الجوانب التي تتطلب مزيداً من الجهود، وأكدت الحكومة استعدادها للعمل على معالجتها، من بينها زيادة الوعي بالتشريعات المناهضة لتهريب المهاجرين والرفع من قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. وقدم المقرر الخاص توصيات للحكومة والمجتمع الدولي، سينظر فيها بعناية من طرف الحكومة.

يذكر أن التقرير النهائي المتعلق بهذه الزيارة سيقدم أمام مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2026.

وفي بيان أصدرته بالمناسبة، تقدمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بالشكر الجزيل للمقرر الخاص، ومساعدته والطاقم المصاحب لهما، على تعاونهما الوثيق مع طاقم المفوضية لإنجاح هذه الزيارة، وأكدت عزمها على المضي قدما في الحفاظ على المكتسبات في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها واستمرار التعاطي الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 5 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

معالي الوزير الأول يستقبل وفداً من الأمم المتحدة

استقبل معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي يوم الخميس 9 نوفمبر 2025 بمكتبه في الوزارة الأولى، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين السيد جهاد ماضي.

وكان استقبال معالي الوزير الاول للمقرر الخاص، ضمن زيارة قام بها لبلادنا في الفترة من 02 إلى 12 سبتمبر 2025، مرفوقا ببعض معاونيه.

و تدخل الزيارة في إطار سياسة الانفتاح و التعاطي الإيجابي لبلادنا مع الآليات الاممية لحماية حقوق الإنسان، بشكل عام، والإجراءات الخاصة، بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، واستجابة لطلب الزيارة الذي تقدم به لبلادنا المقرر الخاص في أغسطس 2024.

وجرى اللقاء بحضور كل من:

معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد سيد أحمد ولد بنان، ومدير ديوان الوزير الأول السيد الشيخ ولد زيدان، ومستشارة الوزير الأول المكلفة بحقوق الإنسان السيدة فاطمة بنت انجيان.

كما حضر إلى جانب المقرر كل من: مساعدة المقرر الخاص السيدة ميشل إرازو، والمنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة في بلادنا السيدة ليلى بيترز يحيى.

مفوض حقوق الإنسان يعقد جلسة عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين

عقد معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد: سيد أحمد ولد بنان، يوم الثلثاء 2 سبتمبر 2025 بقاعة الاجتماعات بمقر المفوضية في انواكشوط، جلسة عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، السيد: جهاد ماضي.

وقدم معالي المفوض خلال الاجتماع عرضا عاما حول الجهود الحكومية المبذولة في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، والإجراءات التي قامت بها السلطات في هذا الإطار، من سن للقوانين وإنشاء للمؤسسات وغير ذلك من الضمانات التي توفرها الحكومة للمهاجرين.

وأكد معالي المفوض خلال عرضه أن بلادنا تواصل تعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين على أراضيها، مشددًا على أن الحكومة عملت على تطوير الإطار القانوني وإنشاء آليات فعّالة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

وأوضح معاليه أن الدولة تمكنت من تسوية وضعية أكثر من 136 ألف مهاجر، وإنشاء مراكز لاستقبال اللاجئين والأطفال غير المصحوبين، بالإضافة إلى تقديم مساعدات قانونية وإنسانية لهم. كما أكد أن الحكومة أولت اهتماما كبيرا للرفع من قدرات السلطات القضائية والأمنية، ضمن استراتيجية وطنية لتسير الهجرة للفترة 2025-2030.

وقال معالي المفوض إن موريتانيا ملتزمة بالمبادئ الإنسانية والحقوقية، مع الحفاظ على الأمن الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الهجرة، معتبرًا هذه الجهود خطوة نوعية في حماية حقوق الإنسان وتعزيز سمعة البلاد على الصعيد الدولي.

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين يزور الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

أدى مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين السيد: جهاد ماضي، الذي زار بلادنا مطلع شهر سبتمبر الماضي، زيارة لمقر الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التابعة لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الانساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

وخلال الزيارة عقد المبعوث الأممي جلسة عمل مع المدير الهيئة وطاقمه، قدم خلالها مدير الهيئة عرضا مفصلا عن عمل مؤسسته وجهودها في حماية المهاجرين ضحايا التهريب إضافة الى ما تقوم به في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 6 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

بيان يتعلق بزيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

استقبلت بلادنا في الفترة من 02 إلى 12 سبتمبر 2025، بعثة أممية برئاسة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، السيد جهاد ماضي، مرفوقا ببعض معاونيه.

تدخل هذه الزيارة في إطار التعاطي الإيجابي لبلادنا مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان بشكل عام والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشكل خاص، واستجابة لطلب الزيارة الذي تقدم به لبلادنا المقرر الخاص في أغسطس 2024.

استقبل المقرر الخاص خلال إقامته في بلادنا من طرف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ومعالي الوزير الأول، الذين أشاد بانفتاحهما وتعاطيهما البناء معه. كما التقى بالسيد رئيس الجمعية الوطنية، ومعالي وزراء: العدل والخارجية والدفاع والداخلية والشؤون الإسلامية، إضافة إلى معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني وممثلين عن قطاعات تمكين الشباب والتكوين المهني والعمل الاجتماعي والتربية والصحة والوظيفة العمومية. كما اجتمع برؤساء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والوقاية من التعذيب والمرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة، إضافة إلى ممثلين عن السلطة القضائية والأمنية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأممية العاملة في بلادنا وممثلي المهاجرين.

وقد قام المقرر الخاص بزيارات ميدانية شملت مراكز استقبال وإيواء المهاجرين، والهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبعض المؤسسات السجنية ومركز استقبال وإدماج الأطفال المتنازعين مع القانون. كما زار مدينة نواذيبو حيث التقى السلطات المحلية والأمنية، ووقف ميدانيًا على عمل خفر السواحل ومركز استقبال المهاجرين والسجن المدني والنقطة الحدودية 55 ومدينة الشامي.

وقد تمكن المقرر الخاص من خلال اللقاءات العديدة التي أجراها خلال الزيارة، من الاطلاع عن كثب على التقدم الكبير الذي أحرزته بلادنا

في مجال ترقية وحماية حقوق المهاجرين ومحاربة تهريبهم، كما أشار إلى ذلك في البيان الذي أصدره اليوم في ختام مهمته وأعاد تأكيده في المؤتمر الصحفي الذي عقده اليوم الجمعة 12 سبتمبر 2025.

وأشاد المقرر خاصة بجو الانفتاح والتعاون الذي طبع جميع لقاءاته مع المسؤولين الحكوميين، كما أشاد بالإجراءات التالية:

• تعاون حكومي كامل: انفتاح السلطات وتسهيل مهمة المقرر الخاص، مع لقاءات رفيعة المستوى.

• إطار قانوني ومؤسسي متقدم: اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء محكمة وهيئات وآليات وطنية ومراكز استقبال.

• إصلاحات جارية: إعداد مشروع قانون شامل للجوء وفق المعايير الدولية.

• تعاون دولي فعّال: لجنة مشتركة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وضمان حقوق اللاجئين في العمل والتنقل، وتعزيز تفتيش العمل.

• استجابة إنسانية سريعة: تدخل خفر السواحل وإنقاذ آلاف المهاجرين، والتعامل الإيجابي مع عمليات الإنزال الطارئة.

• حماية القُصَّر غير المصحوبين: عبر مركز حماية وإدماج الأطفال وأسر حاضنة، بما يضمن الرعاية واستمرار التعليم.

وقد قال المقرر الخاص: "أثني على الحكومة الموريتانية لمعالجتها تحديات الهجرة، لا سيما من خلال اعتماد قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء مراكز استقبال، وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ في البحر".

وأقر الخبير بالإرادة السياسية التي أبدتها السلطات للتعامل مع هذه القضايا بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن "الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لمساعدة موريتانيا على بناء قدراتها في مجال معالجة طلبات اللجوء وحماية النساء والأطفال والإشراف على الاحتجاز".

وفي نفس الإطار، لاحظ المقرر الخاص بعض الجوانب التي تتطلب مزيداً من الجهود، وأكدت الحكومة استعدادها للعمل على معالجتها، من بينها زيادة الوعي بالتشريعات المناهضة لتهريب المهاجرين والرفع من قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. وقدم المقرر الخاص توصيات للحكومة والمجتمع الدولي، سينظر فيها بعناية من طرف الحكومة.

يذكر أن التقرير النهائي المتعلق بهذه الزيارة سيقدم أمام مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2026.

ختاما، يسرنا في مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، التقدم بالشكر الجزيل للمقرر الخاص جهاد ماضي ومساعدته والطاقم المصاحب لهما، على تعاونهما الوثيق مع طاقم المفوضية لإنجاح هذه الزيارة، مؤكدين عزمنا على المضي قدما في الحفاظ على المكتسبات في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها واستمرار التعاطي الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

نواكشوط، 12 سبتمبر 2025

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 7 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

بلادنا تشارك في أشغال الدورة العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

ترأس معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشارك في أشغال الدورة العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التع+ذيب، المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بجنيف. يوم 01/10/2025، وقد تكللت هذه المشاركة الهامة بانتخاب مرشح بلادنا القاضي مولاي عبد الله ولد مولاي عبد الله، عضوا في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وذلك لأول مرة، في إنجاز وطني بارز يعكس التقدير الدولي للخطوات الرائدة التي قطعتها بلادنا في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان، تجسيدًا للتوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

ويأتي هذا النجاح تتويجًا لجهود وطنية متكاملة بين قطاعي الخارجية وحقوق الإنسان، وما تحقق بفضل العمل الدبلوماسي المتميز الذي كرّس حضور بلادنا المشرف في المحافل الدولية، ورسخ مكانة خبرائنا ضمن الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

ورافق معالي المفوض في هذا الاستحقاق الأممي وفد رفيع المستوى ضم كلا من:

- صاحبة السعادة عيش فال فرجس سفيرة بلادنا في جنيف؛
- السيد هارونا اتراوري، مكلف بمهمة برئاسة الجمهورية؛
- السيد مختار ولد امبابه، مدير إدارة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج؛
- السيد سيدي محمد ولد الإمام، مدير حقوق الإنسان بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني؛
- السيد أحمد ولد الشيخ سعد بوه، المدير المساعد لإدارة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

إضافة إلى المرشح القاضي مولاي عبد الله ولد مولاي عبد الله وطاقم سفارتنا بجنيف.

إيجاز صحفي من مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول الاتجار بالبشر في العالم 2024 – 2025. وقد تم بعون الله، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة على المستويات التشريعية والمؤسسية والتنفيذية، احتفاظ بلادنا بتصنيفها في المستوى الثاني على مؤشر الاتجار بالبشر. وأشاد التقرير بالإنجازات التي حققتها موريتانيا في هذا المجال، حيث أبرز على وجه الخصوص:

- إنشاء محكمة خاصة بجرائم الاسترقاق والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تسجيل تطور نوعي من خلال التعرف على ضحايا الاسترقاق؛
- زيادة مخصصات صندوق دعم ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تسييره؛
- تشغيل الآلية الوطنية للإحالة لضمان التوجيه الأمثل للضحايا نحو الخدمات المتاحة؛
- اعتماد الخطة الوطنية 2024-2026 لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتخصيص موارد معتبرة لتنفيذها؛
- تكثيف الحملات التحسيسية بالشراكة مع الفاعلين الدينيين والمدنيين.

وقد ساهمت الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التابعة للمفوضية، بشكل بارز في تحقيق هذه النتائج من خلال التعرف على الضحايا، وتفعيل صندوق دعم ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة العمل 2024-2026، إلى جانب تنظيم حملات تحسيسية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

وأكد التقرير أن بلادنا "تبذل جهودا كبيرة للقضاء على الاتجار بالبشر"، مشيرا إلى أن "الحكومة أظهرت جهودا متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق».

ويعد احتفاظ بلادنا بالتصنيف في المستوى الثاني، اعترافا دوليا بالجهود الوطنية المبذولة تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي أسست لمناخ من الانفتاح والحوار والتعاون المثمر مع مختلف الفاعلين، وأثمرت تقدما ملموسا في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى وجود بعض التحديات قيد المعالجة، تتعلق بتوسيع خدمات الحماية وتعزيز الآليات القضائية، وهي محاور أساسية تعمل الحكومة على تطويرها بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

وبهذه المناسبة، تعرب مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، عن شكرها وتقديرها لكل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين الذين ساهموا في تحقيق هذه المكاسب، وتؤكد عزمها على مواصلة العمل لتعزيز وحماية كرامة الإنسان والقضاء على جميع أشكال الاتجار بالأشخاص.

نواكشوط، 29 سبتمبر 2025

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 8 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

مفوض حقوق الإنسان يستقبل السفير الفرنسي المعتمد لدى بلادنا

استقبل معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، يوم الاثنين 27 أكتوبر 2025 بمكتبه في نواكشوط، سعادة السفير الفرنسي المعتمد لدى بلادنا السيد إيمانويل بسنيير، مرفوقاً بالمستشار بمصلحة التعاون والعمل الثقافي بالسفارة السيد هوغو بيشتيل.

وقد تناول اللقاء علاقات التعاون الفني المتميزة بين مصالح المفوضية والسفارة الفرنسية، وسبل تعزيزها وتطويرها، خصوصاً في مجالات ترقية وحماية حقوق الإنسان، ودعم قدرات المجتمع المدني، وتنفيذ البرامج المشتركة ذات الصلة بالرفع من قدرات منظمات المجتمع المدني.

وقد تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، من أبرزها دعم النسيج الجمعوي من خلال برنامج التشاور والشراكة مع المجتمع المدني « PCPA - «بذور المواطنة»، إضافةً إلى بحث القضايا الإقليمية المتعلقة بالاستقرار والأمن في سياق الأوضاع السائدة في مالي.

وعبّر معالي المفوض عن تقديره الكبير للشراكة القائمة مع الجانب الفرنسي، مشيداً بالدعم المتواصل الذي تقدمه فرنسا لموريتانيا في مجالات حقوق الإنسان، والحكامة الرشيدة، وتمكين الفاعلين الوطنيين. وأكد معاليه حرص المفوضية على تعزيز هذا التعاون وفق الأولويات الاستراتيجية الوطنية.

من جانبه، أعرب سعادة السفير الفرنسي عن ارتياحه لمستوى التعاون القائم بين الجانبين، مؤكداً استعداد بلاده لمواصلة دعم البرامج والمبادرات التي تنفذها المفوضية، ولا سيما في مجالات النهوض بالمجتمع المدني، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز آليات الحماية والمواكبة الميدانية.

وفي ختام اللقاء، اتفق الجانبان على مواصلة التنسيق والتشاور المنتظم من أجل تعزيز الشراكة القائمة بما يخدم الأهداف المشتركة.

مفوض حقوق الإنسان يستقبل وفدا من منظمة (GRDR)

استقبل معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان ، يوم الخميس 30 أكتوبر 2025 بمكتبه في نواكشوط، وفدا من منظمة (GRDR) للهجرة والمواطنة والتنمية، يضم كلا من رئيسها السيد جان مارك براديل، والمدير أوليفييه لو ماسون، والمدير القطري في موريتانيا، السيد مويز لومبا.

ونوه معالي المفوض بأهمية الشراكة القائمة مع منظمة GRDR. وخلال اللقاء تم التأكيد على اهمية تعزيز التعاون المشترك .

من جانبه شدد رئيس منظمة(GRDR) على أهمية الدور الذي تلعبه مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني كشريك مؤسسي .

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME, A L'ACTION HUMANITAIRE ET AUX RELATIONS AVEC LA SOCIÉTÉ CIVILE

"تتمثل المهمة الرئيسية لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني في تصور و ترقية و تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني"

« Le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile a pour mission générale de concevoir, promouvoir et mettre en œuvre la politique nationale en matière des droits de l'homme, de l'action humanitaire et des relations avec la société civile. »

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 9 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

مفوض حقوق الإنسان يستقبل ، مديرة برنامج دعم المكونة القانونية للقوة المشتركة

استقبل معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، الثلاثاء 16 سبتمبر، بمكتبه في نواكشوط، السيدة ستيفاني ديلغادو مارتين، مديرة برنامج دعم المكونة القانونية للقوة المشتركة، المنفذ من طرف الخبرة الفرنسية.

وشكّل اللقاء مناسبة لبحث مجالات التعاون القائم بين المفوضية والبرنامج، واستعراض الآفاق الواعدة لتعزيزه خدمةً للأولويات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان وترسيخ المقاربة المبنية على الحقوق.

وخلال الاجتماع، تم التطرق بشكل خاص إلى التحضيرات الجارية لتنظيم الملتقى التكويني الذي نظم مطلع شهر أكتوبر الماضي والذي سيتناول موضوع التبني الوطني لإطار المواءمة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتعزيز المرجعية القانونية الوطنية وتطوير قدرات الفاعلين في هذا المجال الحيوي.

ويعكس هذا اللقاء إرادة مشتركة لدى الطرفين لمواصلة العمل من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز التكامل بين الأبعاد القانونية والإنسانية، بما يساهم في دعم جهود موريتانيا وشركائها لترقية المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان والاستجابة للتحديات الإقليمية في هذا المجال.

مفوض حقوق الإنسان يستقبل ممثلة منظمة هيومان رايتس ووتش

استقبل معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، يوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 بمكتبه في نواكشوط، السيدة لورن سيبيرت، ممثلة منظمة هيومان رايتس ووتش الدولية، التي زارت بلادنا في إطار مهامها المتعلقة بمتابعة قضايا الهجرة وحقوق الإنسان في المنطقة.

وتناول اللقاء جملة من القضايا المرتبطة بالتقرير الصادر مؤخراً عن المنظمة، خصوصاً ما يتعلق منه بوضعية المهاجرين وحقوقهم في موريتانيا، حيث قدم معالي المفوض توضيحات شاملة حول السياسة الوطنية المتبعة في مجال الهجرة، القائمة على مبادئ الإنسانية، والاحترام الصارم للقانون، والتعاون الدولي.

وأكد معالي المفوض، خلال اللقاء، أن الحكومة الموريتانية تولي عناية خاصة لحماية حقوق المهاجرين، مشيراً إلى أن جميع الإجراءات المتخذة تراعي كرامة الإنسان وتنسجم مع التزامات موريتانيا الدولية.

وفي هذا الإطار، أوضح معاليه، أن السلطات قامت بتعزيز التكوينات الموجهة لأجهزة الأمن حول المعايير الدولية ذات الصلة، وتزويد مراكز الاستقبال بأنظمة مراقبة تضمن الشفافية واحترام المعايير الحقوقية.

وأكد معالي المفوض أن مراكز الاستقبال المؤقت للأجانب (CATE) في نواكشوط ونواذيبو أصبحت جاهزة، وتدار وفق مقاربة إنسانية تراعي الحماية، والصحة، والظروف المعيشية اللائقة للمهاجرين.

وشدد معالي المفوض على أن موريتانيا تلتزم بتطبيق إجراءات تقييم فردي لكل حالة، مع تمكين المهاجرين من حق التظلم واللجوء إلى الآليات الوطنية المختصة.

من جانبها، أعربت السيدة لورن سيبيرت عن تقديرها لحسن الاستقبال، وعن تقدير المنظمة بالجهود التي تبذلها السلطات الموريتانية في مجال حماية المهاجرين ومكافحة شبكات التهريب، مؤكدة رغبة هيومان «رايتس ووتش» في مواصلة الحوار والتعاون البنّاء مع الحكومة الموريتانية خدمةً لقضايا حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء، جدّد معالي المفوض التأكيد على انفتاح موريتانيا على كل الشركاء الدوليين، واستعدادها لتعزيز التعاون القائم على الاحترام المتبادل والشفافية، بما يعزز الصورة الإيجابية لبلادنا في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشـرة

الصفحة 10 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

مفوض حقوق الانسان ، يلتقي بالمنسقة المقيمة للأمم المتحدة في موريتانيا

استقبل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان يوم الإثنين 6 أكتوبر 2025 بمكتبه في نواكشوط منسقة الأمم المتحدة في بلادنا السيدة ليلا ابيتر يحيا.

وبحث الجانبان خلال اللقاء، سبل تطوير التعاون الثنائي في العديد من المجالات، وجهود المفوضية في مجال ترقية حقوق الإنسان.

و تطرق الجانبان ، للزيارة المرتقبة للمقر الخاص بحقوق الانسان للمهاجرين، الذي سيزور موريتانيا في الفترة ما بين الثاني سبتمبر لغاية الثاني عشر من نفس الشهر.

بيـان توضيحي بشأن البيان الصادرعن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

اطّلعنا في مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، باستغراب وتأسف، على البيان الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 2025 عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمتعلق بتوقيف مواطنة موريتانية.

وفي هذا الإطار، نود التوضيح أن المعنية لم يتم توقيفها بسبب أنشطتها الجمعوية أو الحقوقية، وإنما على خلفية وقائع خطيرة تتعلق بالتحريض العلني على العنف وزعزعة مؤسسات الدولة، من خلال منشورات تم بثها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد تضمّنت هذه المنشورات دعوات صريحة إلى المواجهة والعصيان المدني؛ وهي أفعال يعاقب عليها القانون الموريتاني.

ومن المهم التأكيد على أن المعنية ليست، حاليا، رهن الحبس، وإنما وضعت تحت المراقبة القضائية، وفقا للقوانين المعمول بها، وهي تتمتع بجميع الضمانات القانونية، بما في ذلك حق الدفاع والمحاكمة العادلة.

وترفض الحكومة رفضاً قاطعاً الادعاءات غير الدقيقة الواردة في بيان اللجنة، والتي تستند إلى معلومات غير متحقّق منها وتتجاهل الوقائع الحقيقية.

كما تعرب عن أسفها، كون اللجنة اختارت إصدار بيان ذا طابع منحاز، دون أي تشاور مسبق مع السلطات الوطنية المختصة. وتؤكد الحكومة من جديد التزامها الثابت بترقية وحماية حقوق الإنسان، وتعاونها المستمر مع اللجنة، وهو تعاون تجلّى من خلال تقديمها المنتظم لتقاريرها الدورية، ومشاركتها الفاعلة في مختلف دورات اللجنة، واستضافتها في نواكشوط سنة 2018 للدورة العادية الثانية والستين للجنة.

وفي الوقت الذي تجدد فيه موريتانيا تمسكها الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، فإنها تدعو المكتب الجديد للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى تبني نهج يقوم على التحقق من الوقائع والتشاور البنّاء والاحترام المتبادل، وهي شروط أساسية لمصداقية وفعالية ولاية اللجنة.

نواكشوط، 9 نوفمبر 2025

إيجـــــــــاز صحفي

تم، بحمد الله وعونه، اليوم الأربعاء الموافق 01 أكتوبر 2025، انتخاب بلادنا، وللمرة الأولى، عضوا في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ممثلة في السيد القاضي/ مولاي عبدالله ولد مولاي عبد الله، لولاية من أربع سنوات تمتد من 2026 إلى 2029.

وقد جرى هذا الاستحقاق الأممي خلال أعمال الدورة العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بجنيف.

ويعد هذا النجاح الهام لبنة جديدة تنضاف إلى صرح الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان، انسجامًا مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتجسيدًا للإرادة القوية للحكومة في ضمان حضور الخبراء الوطنيين في مختلف الهيئات والآليات الدولية.

كما يمثل هذا التتويج ثمرةً لتضافر جهود قطاعي الخارجية وحقوق الإنسان، وما تحقق بفضل العمل الدبلوماسي الرصين الذي عزز صورة بلادنا ومكانتها على الساحة الدولية.

وبهذا الفوز، يتعزز حضور الخبراء الموريتانيين في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث تُمثَّل بلادنا أيضًا في لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، وهو ما يعكس المكانة المتنامية لموريتانيا في المحافل الدولية.

وبهذه المناسبة، تتوجه مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بالتهنئة إلى جميع الفاعلين في الحقل الحقوقي، مؤكدةً عزمها على المضي قدمًا في تعزيز هذا المكتسب الوطني الهام، واستمرار التعاطي الإيجابي مع مختلف لجان المعاهدات والآليات الدولية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

للتبليغ عن

حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

الرجاء الاتصال بالرقم الأخضر المبين أسفله

Pour signaler

des cas de la traite de personnes et du trafic de migrants, prière appeler le numéro vert indiqué ci-dessous.

N° VERT 1916 الرقم الأخضر

CDHAHRSC cdhahrsc.gov.mr

تنظيم ملتقى وطني لتملك «إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان»

نظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، يوم الأربعاء 8 أكتوبر 2025 في نواكشوط، بالتعاون مع برنامج دعم المكونات القانونية والعسكرية للقوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس بالساحل، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمنفذ من طرف الخبرة الفرنسية، منتدى وطنيا لتبني إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويوفر إطار الامتثال مجموعة من التدابير الرامية إلى منع انتهاكات القانون وكشفها ومعالجتها، مع تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة بين المؤسسات والمواطنين، إضافة لكونه يشكل أداة عملية وعملياتية قابلة للتكيف مع السياق الوطني تضع المساءلة والوقاية في صميم عمل قوات الدفاع والأمن والعدالة. ويدخل تنظيم هذا الملتقى الهادف لتعزيز الملكية الوطنية لإطارالامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عبر تعزيز الفهم المشترك لهذا الإطار، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في محورها المتعلق بتكريس سيادة القانون من خلال مؤسسات وطنية مسؤولة وخاضعة للمساءلة.

وتلقى 50 مشاركا في هذا المنتدى، موزعين بين مختلف الأسلاك الأمنية والعسكرية، وممثلين لبعض المؤسسات، على مدى ثلاثة أيام، عروضا حول مجالات متعددة تشمل مبادئ وإطار القانون الدولي الإنساني، وآليات حماية الأشخاص والممتلكات، وإدارة الأعمال العدائية، ووسائل الحرب، والتنفيذ والمسؤولية والقضايا المعاصرة، انطلاقا من مضامين هذا القانون، إضافة إلى عرض إطار عمل الامتثال، وفنيات تحديد مجالات التحليل للمجموعات.

وستمكن هذه الورشة كذلك من تحديد الاحتياجات ذات الأولوية من حيث التدريب والتوثيق وآليات المتابعة، إضافة إلى وضع خارطة طريق وطنية واقعية وطموحة تترجم الالتزامات المشتركة إلى إجراءات ملموسة.

وأوضح المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، في كلمة بالمناسبة، أن الحكومة الموريتانية وبفضل التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، جعلت من ترسيخ دولة القانون خياراً استراتيجياً، كما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان (2024-2028)، خاصة في محورها المتعلق بتعزيز مؤسسات وطنية مسؤولة وخاضعة للمساءلة. وأضاف أن هذه الورشة تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على منع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والكشف عنها ومعالجتها في القطاعات السيادية، من خلال توفير آليات داخلية متكاملة تتماشى مع المعايير الدولية وتستند إلى نهج وقائي وتشاركي.

وأشار إلى أن هذه الورشة لا تقتصر على تبادل التجارب والخبرات، بل تهدف كذلك إلى صياغة خارطة طريق وطنية للفترة 2025- 2027 يتم بلورتها بالتشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين، تحدد الأولويات العملية، وتوزيع المسؤوليات، وآليات المتابعة، والتنسيق. وهو ما من شأنه أن يُعزز مصداقية بلادنا أمام شركائها الإقليميين والدوليين، ويُرسخ الثقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة والمواطنين.

وكان المكلف بالارتباط بمشروع دعم برنامج المكونات القانونية والعسكرية للقوة المشتركة للدول الخمس بالساحل، العقيد المتقاعد، الشيخ ولد الزامل، قد أشاد في كلمة له بالمناسبة، بالتزام موريتانيا المستمر بوضع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في صميم إصلاحاتها وأولوياتها الاستراتيجية، وقال إن برنامج المكونات القانونية والعسكرية للقوة المشتركة للدول الخمس بالساحل، يتضمن مكونا لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وآليات حماية المدنيين، مشيدا بالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني لمتابعة الدعم المقدم من خلال مشروع دعم إطار الامتثال التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

جرى حفل الافتتاح بحضور الأمين العام لوزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، والأمين العام لوزارة الصيد والبنية التحتية البحرية والمنائية، والأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الانسان، ومستشارا بوزارة الدفاع وشؤون المتقاعدين وأولاد الشهداء.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 12 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

افتتاح الجمعية العامة لبرنامج: "بذور المواطنة" في دورتها الثالثة

أشرف السيد الرسول ولد الخال المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، يوم الخميس 30 أكتوبر2025، بالفضاء الثقافي في نواكشوط الجنوبية، على افتتاح أعمال الجمعية العامة لبرنامج بذور المواطنة في دورتها الثالثة، بحضور أكثر من 200 مشارك من اثنتي عشرة منطقة موريتانية.

وأوضح السيد المفوض المساعد، في كلمة بالمناسبة، أن برنامج بذور المواطنة أتاح الفرصة للعديد من الشباب والنساء للتعبير عن آرائهم والمشاركة الفاعلة في الشأن العام، والمساهمة في إحداث التغيير داخل مجتمعاتهم. وأضاف أن البرنامج مكّن من بروز أصوات جديدة وطاقات شابة ساهمت في ترسيخ قيم التماسك والتضامن والانفتاح داخل النسيج الاجتماعي الوطني.

وأكد أن برنامج «بذور المواطنة» يجسد رؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد: محمد ولد الشيخ الغزواني، وهي رؤية تضع المواطن في صميم عملية التنمية، وتعتبر المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في تنفيذ السياسات العمومية، وتشجع روح المبادرة والإبداع، وتعزز قيم المسؤولية المشتركة.

وأشار السيد المفوض المساعد إلى أن المسار الذي قطعه البرنامج منذ انعقاد جمعيته العامة الأولى إلى اليوم كان حافلًا بالتجارب والدروس والنجاحات، مؤكدًا التزام مفوضية حقوق الإنسان بمتابعة المشروع، وتقييم نتائجه، وتثمين إنجازاته.

أما سعادة سفير فرنسا المعتمد لدى بلادنا: إيمانويل بوسنييه، فقد أعرب عن سعادته بالمشاركة في الدورة الثالثة للجمعية العامة لبرنامج «بذور المواطنة»، الممول من فرنسا والاتحاد الأوروبي، والرامي إلى تشجيع الحوار بين المجتمع المدني الموريتاني والمؤسسات العمومية.

وأوضح أن البرنامج يتميز بتنظيم أنشطةٍ تهدف إلى إدماج الشباب، خصوصًا من خلال التكوين المهني، مشيرًا إلى التزام المنظمات غير الحكومية والجهات المحلية الفرنسية، بدعم وتعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين المشاركين في الجمعية العامة.

بدورها، أكدت المستشارة الأولى في بعثة الاتحاد الأوروبي بموريتانيا، السيدة: أنييس بلاسيل، استمرار الاتحاد الأوروبي في دعم الشباب الموريتاني والمجتمع المدني، مشيدةً بمساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيُعلن في وقت قريب عن إنشاء منصةٍ للحوار بين الاتحاد الأوروبي والشباب الموريتاني، ستضم عشرين شابًا موريتانيًا.

ومن جانبها، شكرت العمدة المساعدة لبلدية الميناء، السيدة: عيساتا آبو جا، الجهات الممولة للبرنامج على الفرصة التي أتاحت للشباب من خلال برنامج «بذور المواطنة»، الذي يعزز التماسك الاجتماعي ويوفر فرصًا للتكوين والتشغيل.

تنظيم ورشات تكوينية لصالح منظمات المجتمع المدني

أشرف السيد، أحمد سالم ولد اخطور المكلف بمهمة بالمفوضية، المفوض المساعد وكالة، يوم الجمعة 19 سبتمبر 2025 بنواكشوط، على إطلاق ورشات تكوينية لمنظمات المجتمع المدني حول التسيير الإداري والمالي وتقنيات المناصرة وإعداد المشاريع.

ورحب المفوض المساعد وكالة، في كلمة له بالمناسبة، بالحضور، معلنا إطلاق الورشات التكوينية حول تقنيات المناصرة والتسيير الإداري والمالي وإعداد المشاريع المنظمة من طرف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني لصالح منظمات المجتمع المدني.

وأوضح أن تنظيم هذه الورشات التي ستستفيد من خلالها 75 منظمة من تكوينات نوعية على مدى 9 أيام، يأتي تجسيدا للاهتمام البالغ الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للمجتمع المدني وهو اهتمام تباشر حكومة معالي الوزير الأول السيد: المختار ولد أجاي ترجمته على أرض الواقع عبر البرامج والسياسات التي تم اعتمادها، كالإستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني.

كما أكد على أن مواضيع هذه الورشات تكتسي أهمية بالغة في مسار منظمات المجتمع المدني حيث تطرق محور الورشة الأولى لمسار إعداد المشاريع وكتابتها إضافة الى التعريف بالمفاهيم والأساليب والأهداف والخطط، فيما سيكون التسيير الإداري والمالي .

موضوع الورشة الثانية تطرق للحياة الجمعوية والمسؤولية التي تترتب عليها والأدوار والصلاحيات والتسيير على المستوين الإداري والمالي، وفي الورشة الثالثة والأخيرة تم التعرض لتقنيات المناصرة وكيفية القيام بها.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 13 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

بانجول: موريتانيا تستعرض جهودها في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان

شاركت بلادنا، في أعمال الدورة الخامسة والثمانين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالعاصمة الغامبية بانجول.

رئيس الوفد، سعادة السفير حمود ولد عبدي، خلال الكلمة الرسمية لبلادنا، أبلغ ، للمشاركين، تحيات الحكومة الموريتانية، مشيدًا بالدور الريادي الذي تضطلع به اللجنة في النهوض بحقوق الإنسان والشعوب في القارة الإفريقية، ومهنئًا المكتب الجديد للجنة برئاسة المفوض إدريسا صو ونيابة المفوض حاتم عصام على انتخابهم، ومتمنيًا لهم التوفيق والنجاح في مهامهم، وذلك قبل أن يستعرض أبرز الجهود الوطنية المبذولة في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024-2028.

هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في البلاد، والتي تجسد رؤية وطنية شاملة لإعمال الحقوق تماشياً مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية « طموحي للوطن» والالتزامات الدولية والإفريقية لبلادنا. كما تطرقت الكلمة إلى الجهود الجارية لإصلاح العدالة، وتطوير التعليم من خلال مشروع المدرسة الجمهورية، وتعزيز خدمات الصحة التي بلغت نسبة النفاذ إليها نحو 80%.

وجدد سعادة السفير، استعداد موريتانيا في مواصلة التفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية والإفريقية لحقوق الإنسان، مشيرا لانتخاب بلادنا، عضوًا في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وتقديم عدة تقارير دورية للهيئات الأممية والإفريقية، إضافة إلى زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الذي أشاد بالجهود الموريتانية في المجال.

وفي ختام كلمته، جدد سعادة السفير التزام موريتانيا الثابت بواجباتها الإفريقية واستعدادها لتعزيز التعاون مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مبرزًا أن التقرير الدوري الثامن عشر حول تنفيذ الميثاق الإفريقي سيتم تقديمه قبل نهاية العام الجاري 2025.

ألاك: افتتاح ورشة تكوينية لتعزيز قدرات 25 من منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني

احتضنت مدينة ألاك، عاصمة ولاية لبراكنه، يوم الثلاثاء 30 سبتمبر 2025، أعمال ورشة تكوينية لتعزيز قدرات 25 من منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني والتدخلات الاستعجالية.

ومكنت الورشة، المنظمة من طرف مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، إلى تمكين هذه المنظمات من الاستفادة من التقنيات اللازمة لمواجهة الحالات الإنسانية والتدخل السريع.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد مستشار والي لبراكنه المكلف بالشؤون القانونية والإدارية السيد نختيرو ولد محمد فاضل، أن العمل الإنساني يأتي في صدارة اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لما له من دور محوري في التخفيف من معاناة المواطنين في الظروف الصعبة، وتعزيز قيم التعاون والتضامن، والمساهمة في التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، مشيرا إلى أن حكومة معالي الوزير الأول المختار ولد اجاي تضع المواطن في أولويات تدخلاتها، خاصة في المجال الإنساني.

وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الدورة التكوينية على مستوى التطلعات من حيث المواضيع والنقاشات.

ومن جانبه أكد السيد محمد ولد ابرامي المكلف بمهمة في المفوضية، عزم القطاع على الاستجابة لكل القضايا الإنسانية، طبقا لخطة عمل المفوضية.

ودعا المشاركين إلى إثراء ورشة العمل بالنقاشات وتبادل الآراء لاكتساب معلومات جديدة تمكن من لعب دور فعال في التصدي للمشكلات الإنسانية بصفة عامة.

وكان عمدة بلدية ألاك السيد يوسف ولد الشيخ القاضي قد تحدث قبل ذلك مرحبا بالحضور، وراجيا أن تساهم الورشة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

حضر افتتاح الورشة، التي دامت ثلاثة أيام، حاكم مقاطعة ألاك السيد محمد ولد الحسين ولد أجيه ورئيس المنتدى الجهوي لمنظمات المجتمع المدني في ولاية لبراكنة السيد لبات ولد محمد.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 14 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

تنظيم أيام تحسيسية حول ظاهرة المهق

أشرف السيد أحمد سالم ولد أخطور، مكلف بمهمة بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، المفوض المساعد وكالة، يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 2025، بنواكشوط، على إطلاق فعاليات أيام تحسيسية حول ظاهرة المهق منظمة من طرف جمعية تنمية ورفاهية المصابين بالمهق.

وأوضح المفوض المساعد وكالة، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذه الأيام التحسيسية يشكل مناسبة لتجديد النداء بضرورة التوعية بحقوق هذه الفئة الهامة من أبناء مجتمعنا، والدعوة إلى دعم قضاياهم واستحضار الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لقضيتهم.

وأضاف أن تنظيم هذا النشاط يشكل، كذلك، فرصة لتثمين ما تحقق من إنجازات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مؤكدا أن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني تعمل باستمرار على دعم وتشجيع المبادرات الجمعوية الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان، وخصوصًا تلك المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تماشيا مع المبادئ التوجيهية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني "طموحي للوطن" الذي يولي عناية خاصة للفئات الهشة من المجتمع.

وتوجه باسم معالي المفوض بجزيل الشكر والتقدير للقائمين على تنظيم هذه التظاهرة النوعية، مؤكدا جاهزية المفوضية واستعدادها للتفاعل الإيجابي مع كافة المبادرات الهادفة إلى ترقية حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الأشخاص المصابين بالمهق.

وركزت المداخلات خلال حفل الافتتاح بعد ذلك على أهمية تنظيم هذه الأيام التحسيسية في إبراز واقع المصابين بظاهرة المهق، وحث الجميع على المساهمة في مختلف البرامج الموجهة لصالهم، واستعراض الانجازات التي تحققت لصالح طبقات المجتمع الهشة بصفة عامة وما حظي به المصابون بالمهق بصفة خاصة.

حضر الافتتاح عمدة تفرغ زينة، ورئيس منتدى الفاعلين الغير حكوميين، ورئيس المنظمة الموريتانية لدعم ودمج المهق.

الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين توقع اتفاقية شراكة مع الهلال الأحمر الموريتاني

وقّع مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التابعة لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الانساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الشيخ التراد ولد عبد المالك يوم 13/11/2025, مع رئيس الهلال الأحمر الموريتاني، السيد بلاه مكية في مقر الهلال الأحمر بنواكشوط، اتفاقية تعاون مابين الهيئة و الهلال الأحمر الموريتاني تهدف هذه الاتفاقية الى تحديدكيفية التعامل في مجال حماية المهاجرين ضحايا التهريب عند الانزال، والتكفل بهم على مستوى مراكز الإيواء المؤقتة، وذلك بتمويل من الاتحاد الاوربي.

مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين يستقبل المنسق الإقليمي لمشروع حماية المهاجرين (PROMIS)

استقبل مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين السيد: الشيخ التراد ولد عبد المالك، يوم الجمعة 26 سبتمبر 2025، في مكتبه بنوا كشوط، السيد آنج أ تا المنسق الإقليمي لمشروع حماية المهاجرين promis المقيم بدكار.

تطرق اللقاء الى الجهود التي بذلها هذا المشروع في الفترة المنصرمة وإلى الآفاق فيما يخص الأولويات الوطنية في مجال محاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 15 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

مفوض حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني يترأس اجتماع مجلس الرقابة

ترأس معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد احمد ولد بنان، يوم الخميس الموافق 13/11/2025, بنواكشوط. إجتماع مجلس الرقابة لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني، بمقر المفوضية بنواكشوط ، بحضور ممثلي جميع القطاعات المعنية، ويهدف الاجتماع إلى نقاش المواضيع المطروحة على جدول الأعمال والمصادقة عليها والتي هي على النحو الآتي:

عرض حصيلة إنجازات الفصل الثالث من سنة 2025.

الموافقة على بعض الامتيازات

مراجعة الهيكل التنظيمي

نقاط متفرقة

و خلال الاجتماع تم تقديم عرض شامل لمجلس الرقابة حول حصيلة إنجازات القطاع، للفصل الثالث لعام 2025.

و جاءت الحصيلة على النحو التالي:

I – حقوق الإنسان

1 - تنفيذ الخطة العملية للاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان (SNPPDH 2024-2028)

تم القيام بعدة أنشطة منها:

- تحسيس السكان على تسيير النفايات المنزلية؛
- تحسيس اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والأشخاص المحتاجين للحماية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تعميم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها موريتانيا (التكوين على اتفاقيات مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- تكوين على مسار الاستعراض الدوري الشامل (الدورة الرابعة)؛
- التكوين المستمر لأعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 2024-2028؛
- تنظيم حملة تحسيسية لمكافحة الصور النمطية الاجتماعية والثقافية الخاطئة والعقليات المتخلفة، وذلك بإشراك الفقهاء.

2 - ترقية حقوق الإنسان:

- تنظيم ورشة عمل فنية حول التملك الوطني لإطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من6 إلى 8 أكتوبر في نواكشوط؛
- إنتاج وتوزيع ثلاثة أفلام توعوية قصيرة تتناول مواضيع خطاب الكراهية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين؛
- تقديم دعم مالي لـ27 منظمة غير حكومية وطنية تعمل في مجال حقوق الإنسان مما سمح لها بتنظيم أنشطة تحسيسية في مجالات مختلفة، بما في ذلك مكافحة خطاب الكراهية، والاتجار بالأشخاص، والعبودية، والعنف المبني على النوع، والقضايا الإنسانية.

3 - متابعة الالتزامات الدولية:

- إعداد وإيداع التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل للدورة الرابعة؛
- متابعة مسار إعداد التقرير الدوري حول تنفيذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛
- متابعة مسار إعداد التقرير الدوري حول تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- اجتماع اللجنة الفنية المشتركة بين القطاعات المكلفة بإعداد التقارير ومتابعة التوصيات.

4 - الدفاع عن السياسة الوطنية لحقوق الإنسان:

- المشاركة في المنتدى الثاني للدول الأطراف والدورة العادية الخامسة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقد في بانجول من 18-21 أكتوبر ؛
- المشاركة في الدورة العادية الستين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف حيث انتُخبت بلادنا خلال هذه الدورة عضوًا في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ممثلةً بـ القاضي مولاي عبد الله؛
- تنظيم زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في بلادنا في الفترة من 2 إلى 12 سبتمبر.

II – محاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

- المشاركة في أعمال طاولة التنسيق الإقليمية المعنية بإنزال المهاجرين ورعايتهم (نواكشوط – الغربية، 14 يوليو 2025)؛
- تنظيم حفل تخليد لليوم العالمي لمحاربة الاتجار بالأشخاص (نواكشوط – 30 يوليو 2025)؛
- إطلاق حملة تحسيسية حول الاتجار بالأشخاص عبر النقل بين الولايات (نواكشوط – 30 يوليو 2025)؛تنظيم ورشة تكوينية للجهات المعنية والموظفين حول حماية المهاجرين، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (نواكشوط، 11 أغسطس 2025)؛
- المشاركة في أعمال طاولة التنسيق الإقليمية المعنية بإنزال المهاجرين ورعايتهم (نواذيبو – 15 أغسطس 2025)؛
- تنظيم زيارة لمقر خلية الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (INLCTPTM) في نواذيبو، بحضور رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة وممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وعقد اجتماع عمل معهم (نواذيبو 16 أغسطس 2025)؛
- تنظيم اجتماع عمل مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (نواكشوط، 02 سبتمبر 2025).

III – العمل الإنساني

- تكوين 80منظمة غير حكومية في المجال الإنساني والتدخلات الاستعجالية؛
- توزيع مواد غذائية وغير غذائية ومستلزمات نظافة على نزلاء سجن نواذيبو؛
- استكمال برنامج أقطاب التنمية المندمجة في ولايات الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابة، تكانت، آدرار، وداخلة نواذيبو.

IV – المجتمع المدني

- إعداد نظام خرائط ديناميكي لمشاريع التنمية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية؛
- تمويل خمسين مبادرة تحملها منظمات المجتمع المدني التنموية؛
- تنظيم ورشات تكوينية لصالح خمسين جمعية.

V – الاتصال

القيام بدورتين تكوينيتين في مجالات متخصصة مثل التحرير والتصوير والمونتاج ومعالجة الصور لصالح بعض عمال المفوضية؛

إصدار دورية النشرة وهي دورية تسلط الضوء على انشطة القطاع، ونشر مقالات متخصصة عن مهام المفوضية؛

تغطية جميع أنشطة القطاع ونشرها بصفة مهنية في موقع وصفحات المفوضية على مختلف وسائط التواصل الاجتماعي.

وفي الختام ناقش المجلس النقاط المبرمجة على جدول الأعمال وصادق عليها.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 16 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

تقديم مواد غذائية ومستلزمات لدعم المهاجرين

تسلم مدير ديوان والي داخلت نواذيبو، السيد محمدو ملاي بيدي، يوم الخميس 23 أكتوبر2025 كمية من المواد الغذائية والمستلزمات مقدمة من طرف الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، دعمًا لجهود السلطات في التكفل بالمهاجرين غير النظاميين بمدينة نواذيبو.

وتضمنت هذه المساعدات كميات من المواد الغذائية والملابس وأدوات التعقيم والنظافة، وذلك في إطار مبادرة إنسانية تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية في مجال رعاية المهاجرين وحمايتهم.

وأوضح مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، السيد: الشيخ التراد ولد عبد المالك، أن هذه المبادرة تأتي ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى التخفيف من معاناة المهاجرين وحمايتهم إلى حين عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. كما عبّر عن شكره للشركاء الوطنيين والدوليين الداعمين لهذه الجهود، مؤكدًا أن الهيئة تواصل عملها في مجال حماية المهاجرين ضحايا التهريب والاتجار بالأشخاص، وتوفير الدعم الإنساني لهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وحضر حفل تسليم المساعدات الحاكم المساعد لمقاطعة نواذيبو، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية المهتمة بالمهاجرين وحقوق الإنسان.

كيهيدي: تنظيم ورشة تحسيسية حول مخاطر الاتجار بالأطفال وظاهرة التسول القسري

افتتح مدير الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التابعة لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الانساني و العلاقات مع المجتمع المدني، السيد: الشيخ التراد ولد عبد المالك ، يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025 في مدينة كيهيدي، ورشة عمل في إطار متابعة فعاليات اليوم المفتوح الذي نظمته الهيئة، وتهدف هذه الورشة إلى رفع وعي منظمات المجتمع المدني بخطورة استغلال الأطفال، خصوصًا في ولايات: كوركول، كيدماغه، ولبراكنه، مع التأكيد على ضرورة التصدي لهذه الممارسات غير الإنسانية، وتعزيز حماية المهاجرين وحقوقهم الأساسية في مختلف مناطق البلاد.

وتأتي هذه الورشة المنظمة بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف تناول قضايا الاتجار بالأطفال وظاهرة التسول القسري، واستعراض آثارهما السلبية على حقوق الإنسان، إضافة إلى مناقشة سبل حماية المهاجرين وتعزيز حقوقهم الأساسية.

مفوضية حقوق الإنسان تقدم دعما لنزلاء السجن المدني بنواذيبو

أشرف مدير ديوان والي داخلة انواذيبوا السيد محمدو ولد مولاي ولد بيدي ، يوم 10/11/2025 رفقة مدير المعلوماتية بالمفوضية ، السيد الخليل ولد الحسين على تسليم كميات، من المؤن و الملابس و المواد الغذائية،

مقدمة من طرف مفوضية حقوق الانسان لصالح نزلاء السجن المدني بمدينة انواذيبو. ويأتي هذا الدعم في إطار العناية التي توليها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني لتحسين أوضاع نزلاء السجون.

وحضر هذا التسليم ،الحاكم المساعدة لمقاطعة انواذيبو السيد السعد ولد امم، ومدير السجن المركزي السيد لمرابط ولد محم .

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 17 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

خطاب الرئيس بين بناء الدولة وترسيخ المواطنة: قراءة في البعد الحقوقي والسياسي لرؤية "طموحي للوطن"

بقلم سيدي محمد لمام
مدير حقوق الإنسان بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

لم يكن الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني خلال لقائه الأخير مع أطر ووجهاء مقاطعة اظهر مجرد توجيه إداري أو موقف عابر، بل جاء كحلقة جديدة في مسار متكامل من الرؤية الإصلاحية الهادفة إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة، وترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز وحدة المجتمع.

فحين أعلن الرئيس بوضوح أن "الموظف يرمز للدولة حتى وهو خارج مكتبه" وأنه "يُحظر على أي موظف حضور أو تنظيم أنشطة منافية لترسيخ مفهوم الدولة الوطنية"، فإنه لم يكن يتحدث فقط عن الانضباط الإداري، بل عن تحصين المشروع الوطني ضد أخطر مظاهر التفكك، أي النزعات القبلية والجهوية والفئوية التي تهدد وحدة الكيان وتضعف مؤسسات الدولة.

من وادان إلى انبيكت لحواش: تطور في الخطاب، ثبات في الرؤية

منذ خطابه في وادان (ديسمبر 2021)، رسم الرئيس معالم مشروعه الوطني على قاعدة صلبة هي "إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع"، إذ دعا يومها إلى "تحرير الوعي من رواسب الماضي" والتأسيس لنهضة شاملة قوامها العدالة والمساواة.

وفي نداء جول (مارس 2023)، أعاد التأكيد على هذه الرؤية، داعيًا إلى "وطن يتسع لجميع أبنائه، لا مكان فيه للإقصاء ولا للتهميش"، واضعًا بذلك حجر الأساس لخطاب وطني جامع، يُعلي من شأن الانتماء للوطن فوق أي انتماء آخر.

واليوم، في انبيكت لحواش (نوفمبر 2025)، يتجسد هذا المسار في مرحلة التنفيذ العملي، من خلال حظر كل سلوك أو نشاط يُناقض مفهوم الدولة، في انسجام تام مع روح مشروعه "طموحي للوطن"، الذي يجعل من الوحدة والعدالة والمواطنة المتساوية ركائز للبناء الوطني.

ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية كضمانة لحقوق الإنسان

هذا الخطاب يحمل في جوهره بعدًا حقوقيًا عميقًا، إذ لا يمكن الحديث عن حماية حقوق الإنسان في مجتمع تتنازعه الولاءات الضيقة أو تسوده الانتماءات الجزئية.

فالحقوق لا تُمارس إلا في ظل دولة قوية محايدة، تضمن المساواة أمام القانون وتحمي كرامة المواطن دون تمييز.

من هنا، يلتقي الخطاب الرئاسي مع التوجهات الكبرى لـ الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان (2024-2028)، التي جعلت من "ترسيخ قيم المواطنة والمساواة ومناهضة التمييز" أحد محاورها الأساسية.

وتعمل الحكومة، من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية، على تجسيد هذه الرؤية عبر:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحماية الحقوق والحريات؛
- تنفيذ برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي؛
- تكريس المساواة وعدم التمييز في الولوج إلى الوظيفة والخدمات العامة؛
- إشراك المجتمع المدني في نشر ثقافة الحقوق والمسؤوليات.

وبذلك، يصبح الخطاب الرئاسي امتدادًا سياسيًا وأخلاقيًا لهذه الجهود، وموجهًا لها في آنٍ واحد.

من الإصلاح الإداري إلى الإصلاح القيمي

حين يشدد الرئيس على أن "الموظف لا يمكن أن يكون أحيانًا جزءًا من ترسيخ مفهوم الدولة وأحيانًا أخرى جزءًا من هدمها"، فهو يطرح معادلة جديدة في العلاقة بين الإدارة والمواطنة: فالإصلاح لا يقتصر على الأنظمة واللوائح، بل يبدأ من إصلاح القيم والسلوك داخل المرفق العام.

إنها دعوة إلى بناء "موظف جمهوري" يمثل الدولة، لا القبيلة؛ يخدم المواطن، لا الجماعة؛ ويجسد مفهوم الخدمة العمومية في أبهى معانيها.

الرؤية الوطنية الشاملة: طموحي للوطن

في المحصلة، يشكّل هذا الخطاب تتويجًا لمسار فكري وسياسي متكامل عبّر عنه الرئيس منذ إعلانه برنامج "طموحي للوطن"، الذي يقوم على:

- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي؛
- توطيد الوحدة الوطنية ونبذ الانقسامات؛
- ضمان الكرامة والحقوق لكل مواطن.

وهكذا، فإن رسائل انبيكت لحواش تأتي لتعيد توجيه البوصلة نحو جوهر المشروع الوطني: بناء دولة المواطنة التي تعلو فيها قيم الانتماء الوطني على كل انتماء آخر، ويتحقق فيها التكامل بين الحقوق والواجبات، بين الدولة والمجتمع، وبين الخطاب والممارسة.

إن دعوة الرئيس إلى نبذ الممارسات المنافية لمفهوم الدولة ليست مجرد تحذير إداري، بل بيان وطني جامع يرسم الطريق نحو دولة أكثر عدلاً ووحدة وإنصافاً.

وهي في جوهرها امتداد طبيعي للجهود المبذولة في ترقية حقوق الإنسان وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية 2024-2028، التي تؤسس لمجتمع متماسك، تسوده المساواة، ويحكمه القانون، ويقوده وعي وطني متجدد بأن موريتانيا وطن للجميع، وبالجميع.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 18 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

خطاب الكراهية: بين المفهوم والأبعاد والشرعية

بقلم: اللب ولد هنون

المستشار القانوني بمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

في المفهوم:

على الرغم من عدم وجود تعريف في القانون الدولي لمفهوم الكراهية، غير أن إستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، تحاول أن تقدم تعريفا تقريبيا له بكونه: أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية. وبعبارة أخرى على أساس الدين، أو الانتماء الإثني، أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية.

إن ظاهرة بحجم يسترعي من الهيئة الأممية الأبرز في العالم، وضع إستراتيجية للمواجهة والتصدي، لهو أمر يدل على خطورة التهديد الذي بات يمثله هذا الخطاب على بنيات كل المجتمعات المعرضة له، غير أن دولا من بينها بلادنا تنبهت باكرا لهذا الموضوع وقامت بجهود قيمة سنعرض لها لاحقا.

هذا ويرتبط مفهوم خطاب الكراهية ارتباطا وثيقا بزوايا ثلاث؛ مترابطة ومتشابكة التجليات في هذا الخطاب الحامل لرسائل التفرقة المجتمعية والعنصرية المقيتة والمهدد لكيان المجتمع.

إن التخفي وراء يافطات سياسية تارة، وحقوقية تارة أخرى، وأخذ مظاهر اجتماعية طورا، والتغلغل الممنهج في صفوف المجتمع عبر امتطاء وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، من القنوات والأطر الإعلامية الحاملة والناقلة لكل غث وسمين مع غياب الرقابة الذاتية والأخلاقية والأمان من العقوبة، جعلت من الأمر تهديدا وخطرا ماثلا يستحق التنبيه والمسارعة إلى وضع حد له بكل الوسائل المتاحة والممكنة والواعية، طبعا.

إن معالجة هذا الخطاب، تتطلب القيام بعملية تفكيك مفاهيمية لاستجلاء مختلف الزوايا والأبعاد الحاضنة والمتضمنة فيه وذلك لكونه يتماهى ويأخذ تمظهرات متعددة ومتشابكة، كما أسلفنا، ومن أهم المفاهيم المرتبطة به، المفهوم الحقوقي والسياسي والمجتمعي.

لذا فإن أولى الخطوات المطلوبة في سبيل التصدي لهذا الخطاب المقيت، هي تعريته من أي غطاء للشرعية والتمويه الرامي إلى التغلغل إلى الرأي العام الوطني من خلاله وذلك عبر ما يلي :

البعد الحقوقي:

يعتبر ركوب موجة العمل الحقوقي الأصيل والنبيل بخطابات وممارسات لا تمت إليه بصلة، ظاهرة تستدعي منا كدعاة حقوق وتعايش، تقديم المواثيق والصكوك المؤسسة لحرية التعبير والممارسة، وذلك من أجل التمايز عما يريد بعض من أدعياء الحقوق التخفي وراءه من صفات زائفة، مع محاولة إضفاء الصفة الحقوقية عليها، فالمادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون تفرقة كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا».

وتنص الفقرة 2 من المادة 29 من ذات الإعلان على: «يخضع الفرد في ممارسته حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي».

وتأتي المادة 30 والأخيرة من نفس الإعلان لتضيف أنه «ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل، يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه».

وتنص المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف».

وتفرض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حظرا أوسع نطاقا؛ فالمادة الرابعة من الاتفاقية تطلب من جميع الدول التي هي طرف في المعاهدة أن تعلن جريمة جنائية: «كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية أو العنصرية والتحريض على التمييز العنصري .... وتوفير كل مساعدة للنشاطات العنصرية، والمشاركة في المنظمات، وتنظيم جميع الأنشطة الدعائية الأخرى، التي تشجع وتحرض على التمييز العنصري.

وتطلب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من الدول الموقعة على الاتفاقية أن تعلن أن الدعوة إلى الكراهية، لأسباب وطنية أو عرقية أو دينية، هي جريمة جنائية. ولا تطلب الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان ولا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، أن يحظر القانون خطاب الكراهية، لكنها تسمح أن يكون الأمر كذلك أي محظورا.

ويضيف المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، في تعريفه لخطاب الكراهية، أنه يمكن نقد الجماعات الدينية والطوائف المختلفة، ولكن دون استخدام ألفاظ أو عبارات تعبر عن السب والقذف أو عبارات تخرج عن حدود الآداب العامة وتخدش الذوق العام.

إن المطلع على هذه المواد والفقرات الصريحة النص والدلالة، من الصكوك والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، سيدرك دون عناء يذكر، مدى زيف الادعاءات التي تحاول أن تجد تأسيسا وشرعية لممارساتها المتسمة والداعية للكراهية في مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان.

البعد السياسي: محطات وخطابات فارقة

أما فيما يتعلق بالبعد السياسي المشكل لأهم خنادق ممتهني ومعتنقي خطاب الكراهية والذين يحاولون التدثر به، فقد كانت سلسلة خطابات رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وخاصة خطابات ودان والشامي ونداء جول أول تنبيه وتشخيص ودعوة صريحة لمواجهة هذا الخطاب، فما النفس القبلي وغيره مما ورد في خطابات فخامته، إلا تعبير ا عن مختلف الأفعال والممارسات التي يحاول البعض إعطائها لبوسا سياسيا، وهي أبعد ما تكون من السياسة كفعل حضاري متمدن ونبيل له قواعده وأدبياته الجامعة والموحدة والبعيدة كل البعد عن ذلك النهج وتلك الأساليب التحريضية المسكونة بدوافع غير واضحة المرامي والخلفيات.

ويأتي خطاب رئيس الجمهورية في النعمة بتاريخ 06 نوفمبر 2025 ليكرس نفس الرؤية والتعاطي مع كل الخطابات المنافية للمواطنة كانتماء وعامل وحدة وعلاقة تتجاوز كل الأطر والانتماءات والولاءات الضيقة والسابقة للدولة، وبعده ما بات يعرف بإعلان «أنبيكت لحواش» والذي شكل

البقية في الصفحة 20...

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 19 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

تنظم ورشة تكوينية لتعزيز قدرات بعض العمال في مجالات التصميم والمونتاج

نظمت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ورشة تكوينية والتي دامت أربعة ايام خلال الفترة مابين 23 و26 أكتوبر، لصالح مجموعة من مختلف عمال القطاع حول تقنيات التصميم والمونتاج.

وأتاحت الورشة التي أطرها خبراء مزودون بالأدوات التعليمية الحديثة، للمشاركين اكتساب المعارف النظرية والتطبيقية المتعلقة بمجالات التصميم والمونتاج، مما عزز قدراتهم وحسن من جودة عملهم، إضافة إلى زيادة متابعي الدعامات الإعلامية للقطاع.

وأوضح مدير إدارة الاتصال والتكوين والتوثيق بالمفوضية، السيد داهي ولد الحمد، في كلمة باسم معالي مفوض حقوق الإنسان والعمل والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد سيد أحمد ولد بنان، أن هذه الورشة تأتي انسجاما مع التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تعمل حكومة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاي، على تنفيذها، لتعزيز قدرات الموظفين وتمكينهم من أداء مهامهم بمهنية وإتقان، في إطار سعيها لتحسين وعصرنة أداء الإدارة وتقريبها من المواطنين.

وقال إن المفوضية تعمل على تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن خططها السنوية بوتيرة عالية مدعومة بمقاربة إعلامية واتصالية تغطي أنشطتها على دعائمها الإعلامية بما في ذلك الموقع الرسمي للمفوضية وصفحاتها على منصات "فيسبوك" و"إكس" و"يوتيوب".

إطلاق ورشات تكوينية لتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني

أنطلقت يوم الاثنين 10 نوفمبر ، في انواذيبو سلسلة ورشات تكوينية لتعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني الوطنية في مجال تقنيات المناصرة وإعداد المشاريع ،تنظمها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني ،وتندرج هذه الورشات التي دامت 6 أيام واستفاد منها 50 منظمة غير حكومية ضمن الخطط والبرامج التي اعتمدتها المفوضية والهادفة إلى تفعيل أداء المجتمع المدني وتعزيز مشاركته في مختلف المجالات التنموية.

أشرف على انطلاقة أشغال الورشات مدير ديوان والي داخلت نواذيبو السيد محمدو ملاي بيدي الذي أكد في خطابه علي أن تنظيم هذه الورشات يعتبر تجسيدا للاهتمام البالغ الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للمجتمع المدني وهو اهتمام تباشر حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي ترجمته في الواقع عبر البرامج والسياسات التي تنفذها .

وأشار إلى أن هذا التكوين جاء ثمرة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني التي تضمنت دراسة الوضع المرجعي لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا.

وفي نهاية كلمته توجه بالشكر للمكونين والمشاركين واعطى الإنطلاقة الرسمية لهذه الورشات.

وفي ذات السياق عبر رئيس المنتدي الجهوي لمنظمات المجتمعو المدني في داخلت انواذيبو عن امتنانه للمفوضية علي تنظيمها لهذا النشاط و على مواكبتها لمنظمات المجتمع المدني

حضر الافتتاح المندوب الجهوي لولاية داخلت انواذيبو وبعض أطر المفوضية ورئيس المنتدى الجهوي لمنظمات المجتمع المدني بولاية داخلت انواذيبو.

مدير العلاقات مع المجتمع المدني يستقبل مستشار التعاون والعمل الثقافي، الجديد بالسفارة الفرنسية في موريتانيا

استقبل السيد إسلم ولد علي مدير العلاقات مع المجتمع المدني، يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2025 في مكتبه، السيد هوغو بيشتيل، مستشار التعاون والعمل الثقافي بالسفارة الفرنسية في موريتانيا.

و شكّل اللقاء فرصة أولى للتعارف والتبادل حول التحديات والطموحات التي تواجه المجتمع المدني الموريتاني.

كما تطرق اللقاء للحديث عن برنامج "بذور المواطنة" الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، إلى جانب استعراض آفاق تعزيز التعاون بين المفوضية والتعاون الفرنسي من أجل دعم دور منظمات المجتمع المدني.

حضر اللقاء كل من السيد لويس بيير لوبو المستشار الفني والسيدة هبة بن بوبكر، مكلفة بمهمة الإعلام والمجتمع المدني في سفارة فرنسا بنواكشوط.

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

النشرة

الصفحة 20 - عدد 5 - نوفمبر 2025

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

برنامج الأقطاب التنموية المندمجة:
المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان ولاية الحوض الشرقي

بحلول عام 2025، أطلقت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، برنامجًا وطنيًا واسع النطاق لتمويل عدة أقطاب تنموية مندمجة، لصالح سكان ست ولايات هي: ولايتي الحوضين وولاية لعصابة وتكانت وداخلت نواذيبو وأدرار.

في هذا العدد، نستعرض الأقطاب التنموية المندمجة التي تم إطلاقها لصالح تجمعات سكانية بولاية الحوض الشرقي.

المقاطعة	البلدية	التجمع	النشاط
باسكنو	فصالة	كليفه	دعم التعاونيات النسوية
			مجزرة قروية
			متجر جماعي
			تسييج منطقة زراعية بطول 4 كلم
			تمويل مزرعة خضروات
جيكني	فيرني	لغفيرات 1، 2، 3	دعم التعاونيات النسوية
			ورشة لحامة
			مجزرة قروية
			متجر جماعي
			تمويل مزرعة للخضروات
			التزويد ب 12 لوحا من الطاقة الشمسية 250
			مضخة مائية تعمل بالطاقة الشمسية
	كصر البركة	شكيطات سلاري	تعميق بئر
			مجزرة قروية
			متجر جماعي
			مزرعة خضروات
			دعم التعاونيات النسوية (مادة كسكس)
			ماكنة لطحن الحبوب
تمبدغة	بوسطيلة	ديده غوله	دعم التعاونيات النسوية
			مجزرة قروية
			متجر جماعي
			حظيرة لتلقيح الحيوانات
			نقطة لبيع الغاز
			أسمدة زراعية
			3 طن من البذور المحلية (بشنه)
	حاسي مهادي	أم لمداك	دعم التعاونيات النسوية
			مجزرة قروية
			مخبزة قروية
			10 محاريث
			مزرعة للخضروات
			حظيرة لتلقيح الحيوانات

(بقية الصفحة 19)

حديثا صريحا وحازما في منهجية رئيس الجمهورية في التعاطي مع الأمور العامة للبلد وفي مقدمتها الأطر الضيقة المنافية، في التوظيف السلبي، لمفهوم الدولة المدنية والتي قد تشكل ولاءا مزدوجا وغير مقبول في ظل دولة لا تقبل إلا صفة واحدة هي المواطنة القائمة على التعايش المؤسس على قيم العدالة والمساواة والتسامح بين مختلف مكونات مجتمعنا .

وفي إطار الجهود التي بذلتها بلادنا للتصدي لخطاب الكراهية يمكننا إيراد عدد من الخطوات الهامة والمتقدمة في هذا السياق فبالإضافة لسن قوانين مجرمة لها مثل: قانون الجريمة السبرانية والقانون المتعلق بحماية رموز الدولة وشرف المواطن والقانون المجرم للتمييز، تم القيام بحملات تحسيسية متعددة، كان لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، النصيب الأكبر منها.

ختاما فإن التصدي لخطاب الكراهية، أصبح اليوم فرض عين على كل مواطن موريتاني مؤمن بحتمية الحفاظ على كيان وكينونة هذا البلد، إذ لا يمكن تصور قيام الدولة المدنية الحديثة المتجاوزة لكل الانتماءات الأخرى مع وجود خطابات وولاءات، تغذي وتدعم وتدعو إلى التفرقة والتشرذم الاجتماعي.

المدير الناشر:
سيد أحمد بنان

مدير التحرير:
الرسول الخال

مستشارو التحرير:
أحمد سالم اخطور
محمدن آكاه
إسلمو صاليحي

رئيس التحرير:
داهي الحمد

تصميم:
الحضرامي الداه

للاتصال
هاتف:
+22245292155
بريد الكتروني:
periodiquenechra@gmail.com

NECHRA

Périodique trimestriel édité par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

النشـــرة

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني

Numéro 5 | Novembre 2025 نوفمبر | العدد الخامس

Le Président de la République reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Le Premier ministre reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Le Commissaire aux Droits de l'Homme tient une séance de travail avec le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Sommaire

Editorial 3
Le Président de la République reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants 4
Le Premier ministre reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants 5
Le Commissaire aux Droits de l'Homme tient une séance de travail avec le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants 5
Communiqué relatif à la visite du Rapporteur Spécial des Nations Unies sur les Droits de l'homme des Migrants .. 6
La Mauritanie participe à la 20ème session de la Conférence des États parties à la Convention des Nations Unies contre la torture 7
Election de la Mauritanie au Comité des Nations Unies contre la torture 7
Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit l'Ambassadeur de France en Mauritanie 8
Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit une représentante de Human Rights Watch 8
Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit la directrice du Programme d'appui à la composante juridique de la Force conjointe 9
Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit une délégation du GRDR 9
Le Commissaire aux Droits de l'Homme s'entretient avec la Coordonnatrice résidente du système des Nations Unies en Mauritanie 10
La Mauritanie maintient son rang au Tiers 2 de l'indice de la traite des personnes 10
Organisation d'un atelier pour l'appropriation nationale d'un cadre de conformité au droit international humanitaire 11
Ouverture de la troisième session de l'Assemblée générale du Programme «Graines de citoyenneté» 12
Action Humanitaire : Bilan du 3ème trimestre 2025 12
La Mauritanie participe à la 85e session de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples 13
Organisation d'ateliers de formation au profit des organisations de la société civile 14
Organisation de journées de sensibilisation sur l'albinisme 14
L'importance cruciale du Suivi-Évaluation dans la mise en œuvre des Politiques Publiques en Mauritanie 15
Le Directeur des Relations avec la Société Civile reçoit des responsables à l'Ambassade de France en Mauritanie ... 15
Tenue de la 2ème session du Conseil de Surveillance du CDHAHRSC 16
Nouadhibou: Don de produits alimentaires et de matériels au profit de migrants 16
L'édification de l'État et l'enracinement de la citoyenneté dans le discours du Président de la République: Lecture dans la dimension politique et des droits dans le Programme « Mon Ambition pour la Patrie » 17
Réunion de la table régionale de coordination en matière de débarquement et de prise en charge des migrants 18
Kaédi : Organisation d'un atelier de sensibilisation sur les dangers de la traite des enfants et du phénomène de la mendicité forcée 18
Organisation d'un atelier de renforcement des capacités du personnel du Commissariat en matière de techniques de communication 19
Sélibaby : Organisation d'un atelier de formation au profit de 30 acteurs de la société civile dans le domaine humanitaire 19
Programmes de développement intégrés: Contribution à l'amélioration des conditions de vie des populations du Hodh Chargui 20

Editorial

SEM Sid'Ahmed Ould Benane Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

«... Promouvoir la citoyenneté, l'égalité et la justice, c'est œuvrer à la construction d'un État fort par ses institutions, respecté pour son équité, et proche de ses citoyens ...»

Lors de l'une des étapes de sa récente visite au Hodh Charghi, le Président de la République, Son Excellence Monsieur Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, a délivré un message d'une grande clarté et d'une portée majeure : l'État mauritanien doit désormais s'affirmer au-dessus de toutes les appartenances tribales, communautaires ou particularistes.

Autrement dit, le temps est venu de substituer à la logique de la tribu celle de la citoyenneté, à la préférence de clan la reconnaissance du mérite, et aux privilèges d'appartenance la primauté du droit.

Cette déclaration trace les contours d'une Mauritanie moderne, où la cohésion nationale repose non sur les liens du sang ou de la tribu, mais sur les valeurs universelles de citoyenneté, d'égalité et de justice ; lesquelles valeurs constituent le ciment d'une Nation apaisée, solidaire et tournée vers l'avenir avec confiance.

En réaffirmant que seules ces valeurs peuvent unir durablement la Nation, Son Excellence ravive l'esprit républicain et redonne souffle à l'idéal d'une Mauritanie unie, fraternelle et fière de ses valeurs et de sa diversité.

En effet, promouvoir la citoyenneté, l'égalité et la justice, c'est œuvrer à la construction d'un État fort par ses institutions, respecté pour son équité, et proche de ses citoyens. C'est aussi bâtir une République de confiance, où chaque Mauritanien trouve sa place, non par naissance ou par appartenance, mais par son mérite, son travail, sa dignité et son engagement pour le bien commun.

Dans cette perspective, l'école républicaine demeure le creuset par excellence où s'enracinent l'esprit de citoyenneté, l'amour de la patrie et l'égalité des chances ; elle forge des générations conscientes de leurs droits, de leurs devoirs et de la valeur du mérite comme clé du progrès individuel et collectif.

Au Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, nous nous félicitons de cet appel historique qui s'inscrit pleinement dans le cadre des missions fondamentales dévolues à notre département, au premier rang desquelles figurent la protection effective des droits humains, la préservation de la dignité humaine, le renforcement de l'État de droit et des institutions, ainsi que la promotion des valeurs de citoyenneté, d'égalité et de justice.

Nous restons convaincus que la consolidation d'un état juste et égalitaire passe par la mobilisation de tous : institutions, société civile, acteurs communautaires et citoyens. Ensemble, nous devons œuvrer à ancrer dans les pratiques et les mentalités ces valeurs cardinales qui, seules, peuvent garantir une paix durable et un développement inclusif.

Le Président de la République reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Le Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, a reçu, jeudi 11 septembre en audience au Palais présidentiel à Nouakchott, une délégation des Nations Unies, conduite par M. Gehad Madi, Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants. L'audience s'est déroulée en présence du Ministre Directeur du Cabinet du Président République, SEM. Nani Ould Chrougha , du Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane et de M. Harouna Traoré, Chargé de mission à la Présidence de la République. Etaient présents aux côtés du Rapporteur spécial Mme Lila Peters Yahya, Coordonnatrice résidente du système des Nations Unies en Mauritanie, et Mme. Michelle Erazo, Assistante du Rapporteur spécial.

L'audience accordée au Rapporteur spécial des Nations Unies par le Président de la République est intervenue à l'issue de sa visite dans notre pays du 2 au 12 septembre 2025 au cours de laquelle il était accompagné par ses collaborateurs .

Cette visite s'inscrit dans le cadre de l'interaction positive de notre pays avec les mécanismes internationaux de protection des droits de l'homme en général, des procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, en particulier, et est intervenue en réponse à la demande de visite soumise à notre pays par le Rapporteur spécial, en août 2024.

Le Rapporteur spécial a été également reçu lors de son séjour dans notre pays par le Premier ministre SEM Moctar Ould Djay , le Président de l'Assemblée nationale, les ministres de la Justice, des Affaires étrangères, de l'Intérieur, de la Défense, des Affaires islamiques, le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, ainsi que des représentants des départements de l'Autonomisation des jeunes, de la Formation professionnelle, de l'Action sociale, de l'Education, de la Santé et de la Fonction publique.

Il a tenu également une série des réunions avec les présidents des institutions nationales indépendantes des droits de l'homme, de la prévention de la torture, de l'Observatoire national des droits des femmes et des filles, ainsi que des représentants des Autorités judiciaires et sécuritaires, des Organisations de la société civile, des Agences des Nations Unies opérant dans notre pays et des représentants des migrants.

Le Rapporteur spécial a effectué des visites de terrain, notamment, aux centres d'accueil et d'hébergement des migrants, à l'Instance nationale de lutte contre la traite des personnes et le trafic de migrants, à des établissements pénitentiaires et au Centre d'accueil et d'intégration des enfants en conflit avec la loi.

Il s'est également rendu à Nouadhibou, où il a rencontré les Autorités administratives et sécuritaires et voir le travail aux niveaux des Garde-côtes, du centre d'accueil des migrants, de la prison civile, du poste frontières 55 et de la ville de Chami.

Ces rencontres ont permis au Rapporteur spécial de voir de près, les progrès significatifs réalisés par notre pays en matière de promotion et la protection des droits des migrants ainsi que dans la lutte contre le trafic des migrants, comme il l'a souligné dans la déclaration qu'il a rendu publique à l'issue de sa mission et qu'il a réitéré lors de la conférence de presse tenue vendredi 12 septembre 2025. Le Rapporteur spécial a salué l'ouverture et la coopération qui ont marqué toutes ses rencontres avec les représentants du Gouvernement ainsi que les mesures suivantes:

• L'entière coopération du Gouvernement: L'ouverture des Autorités et leur facilitation de la mission du Rapporteur spécial, avec des réunions de haut niveau.

• Un cadre juridique et institutionnel avancé: L'adoption de lois luttant contre la traite des personnes et le trafic de migrants, la création d'un tribunal, d'instances et de mécanismes nationaux ainsi que des centres d'accueil.

• Les réformes en cours : L'élaboration d'un projet de loi sur l'asile conforme aux normes internationales.

• Une coopération internationale efficace: La création d'un comité mixte avec le Haut-Commissariat aux Réfugiés garantissant le droit des réfugiés au travail et à la circulation, ainsi que le renforcement des inspections du travail.

• Une réponse humanitaire rapide : Les garde-côtes sont intervenus et ont secouru des milliers de migrants, et ont réagi positivement lors des débarquements d'urgence.

• La protection des mineurs non accompagnés par l'intermédiaire du Centre de protection et d'intégration des enfants et par les familles d'accueil . La prise en charge et la poursuite de l'éducation des enfants ont ainsi pu être assurées .

Le Rapporteur spécial a ainsi déclaré: « Je rends hommage au Gouvernement mauritanien pour son traitement des défis migratoires, notamment en adoptant des lois pour lutter contre la traite des personnes et le trafic de migrants et en créant des centres d'accueil et en renforçant les opérations de recherche et de sauvetage en mer. ».

Le Rapporteur spécial a reconnu la volonté politique affichée par les Autorités pour traiter ces questions dans le respect des droits humains, soulignant que « le soutien technique et financier de la communauté internationale est cru-

Suite à la page suivante..

Le Premier ministre reçoit le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Le Premier ministre, SEM. El Moctar Ould Djay, a reçu jeudi 11 septembre, en audience à la Primature le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants, M. Gehad Madi. L'audience s'est déroulée en présence du Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, du Directeur de Cabinet du Premier ministre, SEM. Cheikh Ould Zeidane, et de la Conseillère du Premier ministre chargée des droits de l'homme, Mme Fatimetou Mint Ndiayane. Étaient présents aux côtés du Rapporteur spécial la Coordonnatrice résidente du système des Nations Unies dans notre pays, Mme Lila Peters Yahya et l'assistante du Rapporteur spécial, Mme Michelle Erazo.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme tient une séance de travail avec le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a tenu le 2 septembre, au siège du département, à Nouakchott, une séance de travail avec M. Gehad Madi, Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants. Au cours de cette séance de travail, M. le Commissaire a présenté les efforts déployés par le Gouvernement pour promouvoir et protéger les droits de l'homme des migrants, ainsi que les mesures prises à cet effet, notamment, l'élaboration de lois, la création d'institutions et les garanties fournies aux migrants. Il a indiqué que notre pays poursuit le renforcement de la protection des droits des migrants et des réfugiés sur son territoire, soulignant que le Gouvernement a œuvré au développement du cadre juridique et à la mise en place de mécanismes efficaces pour lutter contre la traite des personnes et protéger les victimes. M. le Commissaire a précisé que l'État avait régularisé la situation de plus de 136 000 migrants, créé des centres d'accueil pour les réfugiés et les enfants non accompagnés, et leur a fourni une assistance juridique et humanitaire et donné une attention à la sensibilisation et à la formation des services judiciaires et de sécurité, dans le cadre de la stratégie nationale de gestion des migrations. Il a souligné que la Mauritanie est attachée aux principes humanitaires et aux droits de l'homme, tout en préservant la sécurité nationale et en renforçant la coopération régionale et internationale dans le domaine des migrations qualifiant que ces efforts constituent une avancée qualitative dans la protection des droits de l'homme et le renforcement de l'image du pays sur le plan international.

Suite de la page 4

cial pour aider la Mauritanie à renforcer ses capacités de traitement des demandes d'asile, de protection des femmes et des enfants et de supervision de la rétention ». Dans le même contexte, le Rapporteur spécial a relevé des aspects nécessitant des efforts supplémentaires, et le Gouvernement a souligné sa volonté d'y remédier dont la sensibilisation à la législation contre le trafic des migrants et le renforcement des capacités des acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux.

Le Rapporteur spécial a formulé des recommandations au Gouvernement et à la communauté internationale, qui seront examinées attentivement par le Gouvernement mauritanien. A noter que le rapport final de cette visite du Rapporteur sera présenté au Conseil des droits de l'homme en juin 2026.

Dans un communiqué rendu public à cette occasion, le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC) a adressé ses remerciements au Rapporteur spécial M. Gehad Madi, à son Assistante et à leur équipe pour leur étroite collaboration et souligné sa détermination à préserver et renforcer les acquis en matière de droits de l'homme et à collaborer activement avec les différents mécanismes internationaux de protection des droits de l'homme.

Communiqué relatif à la visite du Rapporteur Spécial des Nations Unies sur les Droits de l'homme des Migrants

Notre pays a accueilli du 2 au 12 septembre 2025, une mission dirigée par le Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants, M. Gehad Madi, accompagné de ses collaborateurs. Cette mission s'inscrit dans le cadre de l'interaction positive de notre pays avec les mécanismes internationaux de protection des droits de l'homme en général, des procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, en particulier, et est intervenue en réponse à la demande de visite soumise à notre pays par le Rapporteur spécial, en août 2024. Le Rapporteur spécial a été reçu lors de son séjour dans notre pays par le Président de la République SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani et le Premier ministre SEM Moctar Ould Djay , dont il a salué l'ouverture et l'engagement constructif. Il a également rencontré le Président de l'Assemblée nationale, les ministres de la Justice, des Affaires étrangères, de l'Intérieur, de la Défense, des Affaires islamiques, le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, ainsi que des représentants des départements de l'Autonomisation des jeunes, de la Formation professionnelle, de l'Action sociale, de l'Education, de la Santé et de la Fonction publique. Le Rapporteur spécial a tenu également des réunions avec les présidents des institutions nationales indépendantes des droits de l'homme, de la prévention de la torture, de l'Observatoire national des droits des femmes et des filles, ainsi que des représentants des Autorités judiciaires et sécuritaires, des Organisations de la société civile, des Agences des Nations Unies opérant dans notre pays et des représentants des migrants. Le Rapporteur spécial a effectué des visites de terrain, notamment, aux centres d'accueil et d'hébergement des migrants, à l'Instance nationale de lutte contre la traite des personnes et le trafic de migrants, à des établissements pénitentiaires et au Centre d'accueil et d'intégration des enfants en conflit avec la loi. Il s'est également rendu à Nouadhibou, où il a rencontré les Autorités Administratives et sécuritaires et decouvert le travail aux niveaux des Garde-côtes, du centre d'accueil des migrants, de la prison civile, du poste frontières 55 et de la ville de Chami. Ces séries de rencontres ont permis au Rapporteur spécial de voir de près, les progrès significatifs réalisés par notre pays dans la promotion et la protection des droits des migrants ainsi que dans la lutte contre le trafic des migrants, comme il l'a souligné dans la déclaration qu'il a rendu publique à l'issue de sa mission et qu'il a réitéré lors de la conférence de presse tenue vendredi 12 septembre 2025. Le Rapporteur spécial a salué l'ouverture et la coopération qui ont marqué toutes ses rencontres avec les représentants du Gouvernement ainsi que les mesures suivantes :

• L'entière coopération du Gouvernement: L'ouverture des Autorités et leur facilitation de la mission du Rapporteur spécial, avec des réunions de haut niveau.

• Un cadre juridique et institutionnel avancé : L'adoption de lois luttant contre la traite des personnes et le trafic de migrants, et la création d'un tribunal, d'instances et de mécanismes nationaux ainsi que des centres d'accueil.

• Les réformes en cours : L'élaboration d'un projet de loi sur l'asile conforme aux normes internationales.

• Une coopération internationale efficace : La création d'un comité mixte avec le Haut-Commissariat aux Réfugiés garantissant le droit des réfugiés au travail et à la circulation, ainsi que le renforcement des inspections du travail.

• Une réponse humanitaire rapide : Les garde-côtes sont intervenus et ont secouru des milliers de migrants, et ont réagi positivement lors des débarquements d'urgence.

• La protection des mineurs non accompagnés par l'intermédiaire du Centre de protection et d'intégration des enfants et par les familles d'accueil . La prise en charge et la poursuite de l'éducation des enfants ont ainsi pu être assurées .

Le Rapporteur spécial a ainsi déclaré : « Je rends hommage au Gouvernement mauritanien pour son traitement des défis migratoires, notamment en adoptant des lois pour lutter contre la traite des personnes et le trafic de migrants et en créant des centres d'accueil et en renforçant les opérations de recherche et de sauvetage en mer. »

Le Rapporteur spécial a reconnu la volonté politique affichée par les Autorités pour traiter ces questions dans le respect des droits humains, soulignant que « le soutien technique et financier de la communauté internationale est crucial pour aider la Mauritanie à renforcer ses capacités de traitement des demandes d'asile, de protection des femmes et des enfants et de supervision de la rétention ». Dans le même contexte, le Rapporteur spécial a relevé des aspects nécessitant des efforts supplémentaires, et le Gouvernement s'est engagé d'y remédier dont la sensibilisation à la législation contre le trafic des migrants et le renforcement des capacités des acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux. Le Rapporteur spécial a formulé des recommandations au Gouvernement et à la communauté internationale, qui seront examinées attentivement par le Gouvernement mauritanien. A noter que le rapport final de cette visite du Rapporteur sera présenté au Conseil des droits de l'homme en juin 2026. Enfin, le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC) est heureux d'adresser ses sincères remerciements au Rapporteur spécial M. Gehad Madi, à son assistante et à leur équipe pour leur étroite coopération avec le personnel du CDHAHRSC afin de faire de cette visite un succès.

Le CDHAHRSC affirme sa détermination à préserver et renforcer les acquis en matière de droits de l'homme et à collaborer activement avec les différents mécanismes internationaux de protection des droits de l'homme.

Nouakchott, le 12 septembre 2025

La Mauritanie participe à la 20ème session de la Conférence des États parties à la Convention des Nations Unies contre la torture

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a présidé la délégation de la République islamique de Mauritanie qui a participé le 1er octobre à la 20e session de la Conférence des États parties à la Convention des Nations Unies contre la torture, qui s'est tenue au siège des Nations Unies à Genève. Cette importante participation a été couronnée par l'élection pour la première fois du candidat de notre pays, le magistrat Moulaye Abdallah Ould Moulaye Abdallah, comme membre du Comité des Nations Unies contre la torture. Il s'agit d'une avancée remarquable qui témoigne de l'appréciation internationale pour les mesures pionnières prises par notre pays en matière de promotion et de protection des droits de l'homme, conformément aux hautes orientations du Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani. Ce succès est l'aboutissement de la conjugaison des efforts des départements des Affaires Etrangères et des Droits de l'Homme, obtenu grâce à un travail diplomatique remarquable qui a consolidé la présence honorable de notre pays dans les forums internationaux et renforcé la position de nos experts nationaux au sein des mécanismes des droits de l'Homme des Nations Unies. M. le Commissaire était accompagné à cet événement par une délégation de haut niveau composée de SE Mme l'Ambassadrice Mme Aicha Val Verges ; M. Harouna Traoré, Chargé de mission à la Présidence de la République; M. Mokhtar Ould Mbaba, Directeur des Nations Unies et des organisations internationales au ministère des Affaires Etrangères, de la Coopération et des Mauritaniens de l'Etranger; M. Ahmed Ould Cheikh Saadbouh, Directeur adjoint des Nations Unies et des organisations internationales; M. Sidi Mohamed Ould Limam, Directeur des Droits de l'Homme au Commissariat en plus du candidat, le magistrat Moulaye Abdallah Ould Moulaye Abdallah et le staff de notre Ambassade à Genève.

Élection de la Mauritanie au Comité des Nations Unies contre la torture

La Mauritanie à travers la candidature du magistrat Moulaye Abdallah Ould Moulaye Abdallah, a été élue, mercredi 1er octobre 2025 pour la première fois, membre du Comité des Nations Unies contre la torture, pour un mandat de quatre ans, courant de 2026 à 2029. Cette élection onusienne s'est déroulée lors de la 20e session des États parties à la Convention des Nations Unies contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, tenue au siège des Nations Unies, à Genève. Ce succès significatif constitue un nouveau palier dans les réalisations de notre pays en matière de droits de l'homme , conformément au programme du Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, et traduit, la ferme volonté du Gouvernement à garantir la présence d'experts nationaux au sein des instances et des mécanismes internationaux.

Il est le fruit de la conjugaison des efforts des départements des Affaires Etrangères et des Droits de l'Homme et du travail diplomatique constant qui a renforcé l'image et le rayonnement de notre pays sur la scène internationale. Ce succès renforce la présence des experts mauritaniens au sein des mécanismes des droits de l'Homme des Nations Unies et s'ajoute à la présence de notre pays au Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, au Comité pour l'élimination de la discrimination raciale et au Comité des droits de l'enfant, ce qui traduit une position croissante de la Mauritanie dans les forums internationaux. Le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile félicite tous les acteurs des droits de l'Homme, et affirme sa détermination à poursuivre le renforcement de cet important acquis national et à poursuivre son interaction positive avec les différents organes de traités et mécanismes internationaux de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit l'Ambassadeur de France en Mauritanie

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a reçu lundi 27 octobre dans son bureau à Nouakchott, l'Ambassadeur de France accrédité en Mauritanie, SEM Emmanuel Besnier accompagné du conseiller à la coopération et à l'action culturelle de l'Ambassade de France en Mauritanie, M. Hugo Bechtel. La rencontre a porté sur les relations de coopération technique de qualité entre les services du Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC) et l'Ambassade de France, ainsi que sur les moyens de les renforcer et de les développer, notamment dans les domaines de la promotion et de la protection des droits de l'homme, du renforcement des capacités de la société civile et de la mise en œuvre de programmes conjoints visant à renforcer les capacités des organisations de la société civile. Les deux parties ont également abordé plusieurs sujets d'intérêt commun, notamment, le soutien au tissu associatif à travers le Programme de Concertation et de Partenariat avec la Société Civile (PCPA – Graines de Citoyenneté), ainsi que sur les questions régionales liées à la stabilité et à la sécurité dans le contexte actuel du Mali. M. le Commissaire a exprimé sa grande appréciation pour le partenariat existant avec la partie française, saluant le soutien continu de la France à la Mauritanie dans les domaines des droits de l'homme, de la bonne gouvernance et de l'autonomisation des acteurs nationaux et affirmé la volonté du CDHAHRSC de renforcer cette coopération conformément aux priorités stratégiques nationales. M. L'Ambassadeur de France s'est déclaré satisfait du niveau de la coopération entre les deux parties, indiquant la volonté de son pays de continuer à soutenir les programmes et initiatives mis en œuvre par le CDHAHRSC, notamment dans les domaines de la promotion de la société civile, de la consolidation de la culture des droits de l'homme et du renforcement des mécanismes de protection et de l'accompagnement sur le terrain. Les deux parties ont convenu à l'issue de la réunion de poursuivre la coordination et les consultations régulières afin de renforcer le partenariat existant au service des objectifs communs.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit une représentante de Human Rights Watch

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a reçu lundi 27 octobre, dans son bureau, Mme Lauren Seibert, représentante de Human Rights Watch International, en visite dans notre pays, dans le cadre d'une mission de suivi des questions migratoires et des droits humains, dans la région. La rencontre a donné l'occasion d' aborder des points relatifs au récent rapport de Human Rights Watch, notamment, en ce qui concerne la situation et les droits des migrants en Mauritanie. M. le Commissaire a apporté des éclaircissements détaillés sur la politique migratoire nationale fondée sur les principes humanitaires, le strict respect de la loi et la coopération internationale. M. le Commissaire a expliqué au cours de la rencontre, l'importance particulière que le Gouvernement mauritanien accorde à la protection des droits des migrants, soulignant que toutes les mesures prises respectent la dignité humaine et sont conformes aux engagements internationaux de la Mauritanie. Il a indiqué que les Autorités ont renforcé la formation des services de sécurité sur les normes internationales en la matière et que les Centres d'Accueil Temporaires des Etrangers (CATE) à Nouakchott et Nouadhibou sont opérationnels, ont été entièrement équipés, et sont gérés suivant une approche humanitaire qui prend en compte, la protection, la santé et des conditions de vie décentes pour les migrants. M. le Commissaire a ajouté que la Mauritanie respecte l'application des procédures d'évaluation individuelle pour chaque cas, tout en garantissant aux migrants un mécanisme de plainte et de recourir aux mécanismes nationaux compétents. Pour sa part, Mme Lauren Seibert a exprimé sa gratitude pour l'accueil chaleureux et la satisfaction de son organisation quant aux efforts déployés par les Autorités mauritaniennes pour protéger les migrants et lutter contre les réseaux de passeurs. Elle a affirmé la volonté de Human Rights Watch de poursuivre un dialogue constructif et une coopération avec le Gouvernement mauritanien au service des questions relatives aux droits de l'homme. M. le Commissaire a réitéré à la fin de la rencontre, l'ouverture de la Mauritanie à tous les partenaires internationaux et sa volonté de renforcer une coopération fondée sur le respect mutuel et la transparence, renforçant ainsi l'image positive de notre pays en matière de promotion et de protection des droits de l'homme.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit la directrice du Programme d'appui à la composante juridique de la Force conjointe G5 Sahel

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a reçu, mardi 16 septembre dans son bureau à Nouakchott, Mme Stéphanie Delgado Martin, Directrice du Programme d'appui à la composante juridique de la Force conjointe G5 Sahel, mis en œuvre par Expertise France . La rencontre a permis d'échanger sur les axes de coopération entre le Commissariat et le programme et d'examiner les perspectives prometteuses de son renforcement au service des priorités nationales en matière de protection des droits de l'homme et de consolidation d'une approche fondée sur les droits.

Une attention particulière a été accordée lors de la réunion, aux préparatifs en cours de la formation prévue début octobre 2025. Cette formation abordera l'adoption nationale d'un cadre de conformité au droit international humanitaire et au droit international des droits de l'homme, en tant que piliers fondamentaux du renforcement du cadre juridique national et du développement des capacités des acteurs dans ce domaine vital. La rencontre traduit la volonté commune des deux parties de poursuivre leurs efforts pour consolider la culture des droits humains et renforcer l'intégration des dimensions juridique et humanitaire, contribuant ainsi aux efforts de la Mauritanie et de ses partenaires dans la promotion du système national des droits humains et de réponse aux défis régionaux dans ce domaine.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme reçoit une délégation du GRDR

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, a reçu jeudi 30 octobre dans son bureau à Nouakchott, une délégation du GRDR, une association française qui a pour objectif de renforcer les capacités et compétences des associations de développement. La délégation était composée de son président, M. Jean-Marc Pradel, de son directeur, M. Olivier Le Masson, et de son directeur pays en Mauritanie, M. Moïse Loumba.

Au cours de la rencontre, M. le Commissaire a souligné l'importance du partenariat existant avec le GRDR et du renforcement de la coopération conjointe.

Le président du GRDR a souligné le rôle essentiel joué par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile en tant que partenaire institutionnel.

Le Commissaire aux Droits de l'Homme s'entretient avec la Coordonnatrice résidente du système des Nations Unies en Mauritanie

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM Sid'Ahmed Ould Benane a reçu mercredi 6 août en audience dans son bureau à Nouakchott, la Coordonnatrice résidente du système des Nations Unies en Mauritanie, Mme Leila Peters-Yahya. La rencontre a été l' occasion de s'entretenir sur les domaines de coopération entre la Mauritanie et le système des Nations Unies, notamment, en matière de protection et de promotion des droits de l'homme et sur les avancées significatives réalisées par la Mauritanie dans ce domaine ces dernières années.

Les deux parties ont également abordé la visite du Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants, qui s'est déroulé début septembre 2025.

La Mauritanie maintient son rang au Tiers 2 de l'indice de la traite des personnes

Le département d'Etat américain a rendu public le 29 septembre son rapport annuel 2024-2025 sur la traite des personnes dans le monde, dans lequel, notre pays a maintenu son rang au Tiers 2 sur l'indice de la traite des personnes grâce à la volonté d'Allah et aux efforts déployés par le Gouvernement mauritanien, aux niveaux législatifs, institutionnel et exécutif.

Ce rapport a salué les réalisations accomplies par la Mauritanie en matière de lutte contre la traite des personnes, en soulignant, à titre d'exemples :

• La création d'un tribunal spécial de lutte contre les crimes d'esclavage, de traite des personnes et de trafic des migrants ,

• L'évolution qualitative dans l'identification des victimes de l'esclavage,

• L'augmentation du budget du Fonds d'appui et d'assistance aux victimes de la traite et le renforcement du partenariat avec les organisations de la société civile dans sa gestion,

• L'opérationnalisation du Mécanisme national de référencement pour l'orientation idéale des victimes vers les prestations disponibles

• L'adoption du Plan national 2024-2026 de lutte contre la traite des personnes et la mobilisation de ressources considérables pour sa mise en œuvre,

• L'intensification des campagnes de sensibilisation en partenariat avec les acteurs religieux et les acteurs de la societé civile.

L'Instance Nationale de Lutte contre la Traite des Personnes et le Trafic des Migrants (INLCTPTM) relevant du Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile a contribué de manière considérable à l'atteinte de ces résultats à travers l'identification des victimes, l'opérationnalisation du Fonds d'appui et d'assistance aux victimes de la traite, la coordination des efforts nationaux pour la mise en œuvre du Plan d'action national 2024-2026, parallèlement à l'organisation de campagnes de sensibilisation en partenariat avec les organisations de la société civile .

Le rapport a confirmé que notre pays «fournit de grands efforts pour éradiquer la traite des personnes» et souligné que « le Gouvernement a fourni d'une manière générale des efforts accrus comparativement à la période concernée par le dernier rapport» .

Le maintien de notre pays au rang du Tiers2 constitue une reconnaissance internationale des efforts nationaux déployés sous la haute direction du Président de la République SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani qui a mis en place les fondements d'un climat d'ouverture, de dialogue et de coopération fructueuse entre les différents acteurs ayant abouti à des résultats concrèts en matière de promotion et de protection des droits de l'homme .

Le rapport a souligné également des défis en cours d'examen relatifs à l'élargissement des prestations relatives à la protection et au renforcement des instances judiciaires qui constituent des axes fondamentaux sur lesquels travaille le Gouvernement, en coopération avec les partenaires nationaux et internationaux.

Le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile saisit cette occasion, pour exprimer ses remerciements aux acteurs étatiques et non étatiques qui ont contribué à la réalisation de ces acquis et affirme sa détermination à poursuivre le travail pour la promotion et la protection de la dignité humaine ainsi que l'éradication de toutes les formes de traite des personnes.

Organisation d'un atelier pour l'appropriation nationale d'un cadre de conformité au droit international humanitaire

Ouvrant cet atelier M. le Commissaire adjoint a indiqué que "le Gouvernement mauritanien, en application des hautes directives du Président de la République, SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, a fait de l'enracinement de l'État de droit un choix stratégique, comme stipulé dans la Stratégie Nationale de Promotion et de Protection des Droits de l'Homme (2024-2028), en particulier, dans son axe relatif au renforcement d'institutions nationales responsables et redevables". Il a ajouté que "cet atelier vise à renforcer les capacités nationales à prévenir, détecter et traiter les violations du droit international humanitaire et du droit international des droits de l'homme, en fournissant des mécanismes internes intégrés conformes aux normes internationales et basés sur une approche préventive et participative". Il a, en outre, souligné que "cet atelier ne se limite pas à l'échange d'expériences et d'expertises, mais vise, également, à élaborer une feuille de route nationale pour la période 2025-2027, qui sera développée en consultation avec les différents acteurs concernés, définissant les priorités opérationnelles, la répartition des responsabilités et les mécanismes de suivi et de coordination.

De son côté, le chargé de liaison du projet de soutien au programme des composantes juridiques et militaires de la Force Conjointe du G5 Sahel, le Colonel à la retraite Cheikh Ould Zamel, avait auparavant salué "l'engagement continu de la Mauritanie à placer le respect des droits de l'homme et du droit international humanitaire au cœur de ses réformes et de ses priorités stratégiques"". Il a, également, dit que "le programme des composantes juridiques et militaires de la Force Conjointe du G5 Sahel comprend un volet visant à renforcer la conformité au droit international humanitaire et au droit international des droits de l'homme, ainsi que les mécanismes de protection des civils", saluant le partenariat avec le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile pour le suivi du soutien fourni par le projet de soutien au cadre de conformité du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme". Le cadre de conformité fournit un ensemble de mesures visant à prévenir, détecter et traiter les violations de la loi, tout en renforçant la transparence, la responsabilité et la confiance entre les institutions et les citoyens. Il constitue, également, un outil pratique et opérationnel, adaptable au contexte national, qui place la responsabilité et la prévention au cœur de l'action des forces de défense, de sécurité et de justice. Au total, 50 participants, répartis entre les différentes branches de la sécurité et de l'armée, et des représentants de certaines institutions, recevront, durant trois jours, des présentations sur divers domaines, incluant les principes et le cadre du droit international humanitaire, les mécanismes de protection des personnes et des biens, la gestion des hostilités, les moyens de guerre, la mise en œuvre et la responsabilité, en plus des questions contemporaines, basées sur le contenu de ce droit, en plus d'une présentation du cadre de conformité et des techniques de détermination des domaines d'analyse pour les groupes. L'atelier a permis de déterminer les besoins prioritaires en termes de formation, de documentation et de mécanismes de suivi, toute en élaborant une feuille de route nationale réaliste et ambitieuse qui traduira les engagements communs en actions concrètes. La cérémonie d'ouverture s'est déroulée en présence du secrétaire général du ministère de l'Intérieur, de la Décentralisation et du Développement local, du secrétaire général du ministère de la Pêche, des Infrastructures maritimes et portuaires, et d'un conseiller au ministère de la Défense, des Affaires des Retraités et des Enfants des Martyrs.

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني
Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile
الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
L'Instance Nationale de Lutte contre la Traite des Personnes et le Trafic des Migrants

للتبليغ عن

حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
الرجاء الاتصال بالرقم الأخضر المبين أسفله

Pour signaler

des cas de la traite de personnes et du trafic de migrants, prière appeler le numéro vert indiqué ci-dessous.

N° VERT 1916 الرقم الأخضر

En partenariat avec l'Association AMSME-DEI بالشراكة مع جمعية
CDHAHRSC cdhahrsc.gov.mr

Ouverture de la troisième session de l'Assemblée générale du Programme «Graines de citoyenneté»

Le Commissaire adjoint aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, M. Rassoul Ould El-Khal, a supervisé jeudi 30 octobre l'ouverture de la troisième session de l'Assemblée générale du Programme « Graines de citoyenneté » en présence de plus de 200 participants, venus de douze régions de la Mauritanie.

L'Assemblée générale du Programme « Graines de citoyenneté » vise à renforcer l'autonomisation des jeunes mauritaniens en faisant des organisations de la société civile des acteurs clés du dialogue et du développement local à travers la mise en place d'organes consultatifs, le soutien aux organisations de la société civile et le développement des compétences.

M. le Commissaire adjoint a indiqué dans son allocution prononcée à l'occasion que le programme « Graines de citoyenneté » a donné l'occasion à de nombreux jeunes et femmes d'exprimer leurs opinions, de participer activement à la vie publique, de contribuer au changement au sein de leurs communautés ainsi que l'émergence de nouvelles voix et de jeunes talents qui ont contribué à renforcer les valeurs de cohésion, de solidarité et d'ouverture au sein du tissu social national.

Il a souligné que le programme « Graines de citoyenneté » incarne la vision du Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, qui place le citoyen au cœur du processus de développement, considère la société civile comme un partenaire clé dans la mise en œuvre des politiques publiques, encourage l'initiative et la créativité et promeut les valeurs de responsabilité partagée.

De son côté, la maire adjointe de la commune d'Elmina , Mme Aissata Abou Dia, a remercié l'Union européenne pour l'opportunité offerte aux jeunes à travers le programme « Graines de citoyenneté », qui favorise la cohésion sociale et propose des formations et des perspectives d'emploi.

A son tour, l'Ambassadeur de France en Mauritanie SEM. Emmanuel Besnier s'est dit ravi de participer à cette troisième session de l'assemblée générale du programme « Graines de citoyenneté », financé par la France et l'Union européenne, qui vise à encourager le dialogue entre la société civile mauritanienne et les institutions publiques.

Il a indiqué que le programme se distingue par l'organisation d'activités visant à l'intégration des jeunes, notamment par la formation professionnelle, soulignant l'engagement des ONG françaises et des collectivités locales à soutenir et renforcer les partenariats entre les différents acteurs participant à l'Assemblée générale.

De son côté, Mme Agnès Plasselle, Première Conseillère à la Délégation de l'Union Européenne (UE) en Mauritanie, a réaffirmé la poursuite du soutien de l'UE à la jeunesse et à la société civile mauritaniennes, saluant leur contribution au développement socio-économique du pays. Elle a ajouté que l'UE annoncera ce mois-ci la création d'une plateforme de dialogue entre l'UE et la jeunesse mauritanienne, qui réunira vingt jeunes mauritaniens.

La cérémonie d'ouverture s'est déroulée en présence du Hakem de la moughataa d'Elmina et de représentants du ministère de l'Autonomisation des jeunes.

Action Humanitaire : Bilan du 3ème trimestre 2025

La Direction de l'Action de la Résilience et de l'Action Humanitaire a réalisé au cours de ce troisième trimestre de l'année les actions suivantes:

- **Formation de 80 ONG à vocation humanitaire dans le domaine humanitaire et les interventions d'urgence;**
- **Distribution des produits alimentaires, non alimentaires et produits d'hygiène au profit des pensionnaires de la prison de Nouadhibou;**
- **Achèvement du Programme des Pôles de Développement Intégré dans les Wilayas du Hodh El Charghi, Hodh El Gharbi, Assaba, Tagant, Adrar et Dakhlet Nouadhibou.**

La Mauritanie participe à la 85e session de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples

Notre pays a participé aux travaux de la 85e session ordinaire de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples (CADHP) , qui s'est ouverte le 21 octobre à Banjul, capitale de la Gambie , en présence de délégations officielles des États membres de l'Union africaine et de représentants d'institutions nationales et d'organisations régionales et internationales œuvrant dans le domaine des droits de l'homme.

La délégation a également représenté le gouvernement à la deuxième édition du Forum des États parties à la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples, qui s'est tenue en marge de cette session et en préparation à ses travaux.

Lors de la séance d'ouverture, un nouveau bureau de la CADHP a été élu. Il est présidé par le Commissaire Idrissa Sow et son adjoint le Commissaire Hatem Issam. À cette occasion, Son Excellence l'Ambassadeur de la Mauritanie en Gambie a félicité le nouveau Président de la CADHP , lui souhaitant plein succès dans ses fonctions et affirmé l'engagement de la Mauritanie à poursuivre une coopération constructive avec la CADHP et son nouveau bureau.

Cette rencontre régionale vise à discuter de l'évolution de la situation des droits de l'homme sur le continent africain et à renforcer la coopération entre les États membres et la CADHP, dans le but de promouvoir les droits et les libertés et de consolider la solidarité africaine dans ce domaine.

La participation de notre pays s'inscrit dans le cadre de l'engagement du gouvernement à renforcer la présence de la Mauritanie dans les forums régionaux et internationaux des droits de l'homme et à affirmer sa volonté de poursuivre une coopération positive avec les différents mécanismes africains au service de la dignité, de la justice et des droits de l'homme sur le continent.

La Mauritanie a été représentée à cette session par une délégation gouvernementale présidée par l'Ambassadeur de la République islamique de Mauritanie en Gambie, SEM. Hamoud Ould Abdi, et composée de M. Sidi Mohamed Ould Limam, directeur des droits de l'homme ; M. Isselmou Ould Aliyoune, directeur des relations avec la société civile ; et les conseillers à notre Ambassade à Banjul M. Sidi Ould Elemine, M. Mohamed Ould Bilal et M. Khattri Ould Haki.

Le chef de la délégation, l'Ambassadeur de la Mauritanie en Gambie, SEM Hamoud Ould Abdi, a salué le rôle pionnier de la CADHP sur le continent africain et félicité le nouveau bureau dirigé par le Commissaire Idrissa Sow et le Commissaire adjoint Hatem Issam, pour leur élection, leur souhaitant plein succès dans leurs fonctions.

Il a passé en revue les principales réalisations nationales en matière de droits civils, politiques, économiques et sociaux, soulignant la poursuite de la mise en œuvre de la Stratégie nationale de promotion et de protection des droits de l'homme 2024-2028, une première dans le pays, qui incarne une vision nationale globale pour la réalisation des droits, conformément aux obligations internationales et africaines. Le discours de la délégation a également abordé les efforts en cours pour réformer la justice, développer l'éducation grâce au projet de l'Ecole Républicaine et améliorer les services de santé, dont le taux de couverture, a atteint environ 80 %.

Le chef de la délégation a également affirmé la poursuite de l'interaction positive de la Mauritanie avec les mécanismes internationaux et africains des droits de l'homme, soulignant l'élection de la Mauritanie comme membre du Comité des Nations Unies contre la torture, la soumission de plusieurs rapports périodiques aux mécanismes internationaux et africains, et la récente visite du Rapporteur spécial des Nations Unies sur les droits de l'homme des migrants, qui a salué les efforts de la Mauritanie dans ce domaine.

le chef de la délégation a en outre réaffirmé l'engagement indéfectible de la Mauritanie envers ses obligations africaines et sa volonté de renforcer la coopération avec la CADHP, et indiqué que le dix-huitième rapport périodique sur la mise en œuvre de la Charte africaine sera soumis par la Mauritanie avant la fin de cette année.

Organisation d'ateliers de formation au profit des organisations de la société civile

Le Commissaire adjoint par intérim, M. Ahmed Salem Ould Khtour, a supervisé le 19 août à Nouakchott le lancement d'ateliers de formation au profit des organisations de la société civile sur la gestion administrative et financière, les techniques de plaidoyer et la rédaction des projets.

Dans son discours d'ouverture des travaux de l'atelier le Commissaire adjoint par intérim a souhaité la bienvenue aux participants et annoncé le lancement des ateliers de formation au profit des organisations de la société civile sur les techniques de plaidoyer, la gestion administrative et financière et l'élaboration de projets organisés par le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC) lesquels bénéficient à 75 organisations de la société civile sur une période de neuf jours. Il a expliqué que l'organisation de ces ateliers témoigne de l'intérêt que le Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, accorde à la société civile ; intérêt traduit concrètement par le Gouvernement du Premier ministre, SEM. Mokhtar Ould Djay, à travers les programmes et les politiques adoptés, tels que la Stratégie nationale de promotion de la société civile.

Il a souligné que les thèmes de ces ateliers revêtent une importance capitale pour les organisations de la société civile dans la mesure où le premier atelier porte sur le processus de préparation et de rédaction des projets, la définition des concepts, des méthodes, des objectifs et des plans, tandis que le deuxième atelier aborde la gestion administrative et financière, la vie associative et les responsabilités qui en découlent, ainsi que les rôles, les pouvoirs et la gestion aux niveaux administratif et financier. Enfin, le dernier atelier est consacré aux techniques de plaidoyer et leur mise en œuvre.

Organisation de journées de sensibilisation sur l'albinisme

Le chargé de mission M. Ahmed Salem Ould Khtour Commissaire adjoint par intérim au Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC), a supervisé mardi 16 septembre à Nouakchott, le lancement des journées de sensibilisation sur l'albinisme, organisées par l'Association pour le développement et le bien-être des personnes atteintes d'albinisme.

M. le chargé de mission a indiqué dans une allocution prononcée à cette occasion que l'organisation de ces journées de sensibilisation est l'occasion de renouveler l'appel à la sensibilisation aux droits de cette frange importante de notre société, d'appeler au soutien à sa cause et de souligner l'intérêt croissant que le Gouvernement lui accorde.

Il a ajouté que l'organisation de cet événement donne également l'occasion de valoriser les progrès accomplis en matière de promotion et de protection des droits de l'homme, soulignant que le CDHAHRSC œuvre continuellement à soutenir et encourager les initiatives associatives visant à promouvoir les droits de l'homme, en particulier ceux des personnes vivant avec un handicap conformément aux orientations du Programme du Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, « Mon Ambition pour la Patrie », qui accorde une attention particulière aux populations vulnérables.

M. le chargé de mission a exprimé au nom de M. le Commissaire ses remerciements et sa reconnaissance aux responsables de l'organisation de cet événement de qualité , affirmant la disponibilité du CDHAHRSC à s'engager activement dans toutes les initiatives visant à promouvoir et à protéger les droits humains, y compris ceux des personnes atteintes d'albinisme.

Les interventions lors de la cérémonie d'ouverture ont ensuite porté sur l'importance de l'organisation de ces journées de sensibilisation pour mettre en lumière la réalité des personnes atteintes d'albinisme, exhorter à la contribution aux différents programmes qui leur sont destinés et passer en revue les réalisations accomplies en faveur des populations vulnérables en général et les avantages dont bénéficient les personnes atteintes d'albinisme en particulier.

L'importance cruciale du Suivi-Évaluation dans la mise en œuvre des Politiques Publiques en Mauritanie

Par Hamady Samba Bâ
Directeur des Etudes, de la Programmation et du Suivi-Evaluation
Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

Dans son dernier rapport, la Cour des Comptes a mis en exergue une réalité incontournable : la nécessité d'une gestion rigoureuse des ressources publiques. Cependant, au-delà de la simple conformité aux procédures administratives et financières, se pose la question fondamentale de l'impact réel des politiques publiques sur la vie quotidienne des citoyens mauritaniens. En effet, la finalité de toute action gouvernementale doit être de répondre efficacement aux besoins de la population. C'est ici qu'intervient le suivi et l'évaluation, des outils essentiels pour garantir que les politiques mises en place atteignent leurs objectifs.

Au cœur du développement durable, le suivi-évaluation permet de mesurer les progrès réalisés, d'identifier les forces et les faiblesses des interventions publiques et d'adapter les stratégies en conséquence. En Mauritanie, où les défis socio-économiques sont nombreux, notamment en matière de santé, d'éducation et d'infrastructure, il est primordial de disposer d'un cadre solide pour l'évaluation des politiques. Cela permet non seulement de rendre compte de l'utilisation des ressources, mais aussi d'assurer une transparence qui renforce la confiance entre l'État et ses citoyens.

Dans un contexte où les financements sont souvent limités, chaque ouguiya dépensée doit avoir un impact mesurable

Le suivi-évaluation constitue également un outil d'apprentissage. En analysant les résultats des programmes, les décideurs peuvent tirer des leçons précieuses qui orienteront les futures initiatives. Par exemple, un programme de lutte contre la pauvreté pourrait être ajusté en fonction des résultats obtenus sur le terrain, permettant ainsi de mieux cibler les populations vulnérables et d'optimiser l'utilisation des fonds alloués.

Dans un contexte où les financements sont souvent limités, chaque ouguiya dépensée doit avoir un impact mesurable. De plus, le suivi-évaluation renforce la responsabilité des acteurs publics. En rendant les résultats des politiques visibles et vérifiables, il devient plus difficile pour les institutions de se soustraire à leurs obligations. Cela favorise une culture de redevabilité qui est essentielle pour instaurer un climat de confiance et d'engagement citoyen. Les Mauritaniens doivent être en mesure de demander des comptes à leurs dirigeants sur les résultats des politiques mises en œuvre.

La Mauritanie doit investir dans le développement des capacités institutionnelles et humaines pour intégrer ces pratiques dans le fonctionnement quotidien des administrations publiques

Cependant, pour que le suivi-évaluation soit véritablement efficace, il nécessite des ressources, une formation adéquate pour les acteurs impliqués et un engagement politique fort. La Mauritanie doit investir dans le développement des capacités institutionnelles et humaines pour intégrer ces pratiques dans le fonctionnement quotidien des administrations publiques. Cela passe nécessairement par la mise en place de systèmes d'information adaptés qui permettent de collecter, d'analyser et de diffuser les données de manière régulière.

En conclusion, la mise en œuvre des politiques publiques en Mauritanie ne peut se faire sans une attention particulière au suivi et à l'évaluation. Ces outils sont indispensables pour garantir que les actions entreprises répondent effectivement aux besoins des citoyens et contribuent au développement du pays. En plaçant le suivi-évaluation au cœur de la gestion des ressources publiques, la Mauritanie pourra non seulement améliorer la qualité de ses services, mais aussi renforcer la confiance de sa population envers ses institutions.

Le Directeur des Relations avec la Société Civile reçoit des responsables à l'Ambassade de France en Mauritanie

Le Directeur des Relations avec la Société Civile au Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile M.Isselmou Alioune a reçu mardi 7 octobre M. Hugo Bechtel, nouveau Conseiller de Coopération et d'Action Culturelle (COCAC) de l'Ambassade de France en Mauritanie.

La rencontre, à laquelle ont pris part M. Louis-Pierre, Conseiller technique, et Mme Hiba Ben Boubaker, chargée de mission Médias et société civile à l'Ambassade de France, a permis une première prise de contact et un échange approfondi sur les défis et ambitions de la société civile mauritanienne.

Un accent particulier a été mis sur le programme "Graine de Citoyenneté", financé par l'AFD et mis en œuvre par le GRDR, ainsi que sur les perspectives de coopération renforcée entre le CDHAHRSC et la Coopération française pour soutenir le rôle des organisations de la société civile.

Tenue de la 2ème session du Conseil de Surveillance du CDHAHRSC

Le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sidi Ahmed Ould Benane, a présidé, le jeudi 13 novembre 2025, la deuxième session du Conseil de Surveillance du CDHAHRSC, tenue au siège du département à Nouakchott, en présence des représentants des departements et structures concernés.

Au cours de la réunion, un exposé détaillé a été présenté au Conseil sur les principales réalisations du département durant le troisième trimestre de l'année en cours.

1. Domaine des droits de l'Homme

Les efforts ont porté sur :

La mise en œuvre du Plan Opérationnel de la Stratégie Nationale de Promotion et de Protection des Droits de l'Homme (SNPPDH 2024-2028) ;

La promotion des droits de l'Homme à travers diverses actions de sensibilisation et de renforcement de capacités ;

Le suivi des engagements internationaux de la Mauritanie ;

La défense de la politique nationale en matière de droits de l'Homme ;

La lutte contre la traite des personnes et le trafic illicite de migrants.

2. Domaine de la résilience et de l'action humanitaire

Les principales actions incluent:

La formation de 80 ONG actives dans le domaine humanitaire et dans les interventions d'urgence ;

La distribution de produits alimentaires, non alimentaires et d'hygiène au profit des pensionnaires de la prison de Nouadhibou ;

L'achèvement du Programme des Pôles de Développement Intégré dans les Wilayas du Hodh El Charghi, du Hodh El Gharbi, de l'Assaba, du Tagant, de l'Adrar et de Dakhlet Nouadhibou.

3. Promotion de la société civile

Les actions menées ont porté sur :

La mise en place d'une cartographie dynamique des projets de développement réalisés par les organisations de la société civile (OSC) et les partenaires techniques et financiers ;

Le financement d'une cinquantaine d'initiatives portées par des OSC ;

L'organisation d'ateliers de formation au profit d'une cinquantaine d'associations.

4. Domaine de la communication

Le bilan du trimestre comprend :

L'organisation de deux sessions de formation dans des domaines spécialisés tels que l'édition, la photographie, le montage et le traitement d'images ;

L'édition du 4e numéro du périodique "NECHRA", mettant en lumière les activités du departement et publiant des articles spécialisés sur les missions du l'institution.

La couverture médiatique de l'ensemble des activités du département et leur publication sur le site officiel et les réseaux sociaux institutionnels.

À l'issue des délibérations, le Conseil a examiné et approuvé l'ensemble des points inscrits à l'ordre du jour.

Nouadhibou: Don de produits alimentaires et de matériels au profit de migrants

Le Directeur du cabinet du Wali de Dakhlet Nouadhibou, M. Mohamedou Moulaye Beidi, a reçu le 23 octobre 2025, une quantité de produits alimentaires et du matériel fournis par l'Instance Nationale de Lutte Contre la Traite des Personnes et le Trafic de Migrants (INLCTPTM). Le don a été remis par le Directeur de l'INLCTPTM M. Cheikh Tourad Ould Abdel Malick en soutien aux efforts des Autorités dans la prise en charge des migrants en situation irrégulière.

L'aide comprend des produits alimentaires, des vêtements et des produits d'hygiène et d'entretien fournis dans le cadre d'une initiative humanitaire visant à renforcer les efforts nationaux de prise en charge et de protection des migrants.

L'édification de l'État et l'enracinement de la citoyenneté dans le discours du Président de la République: Lecture dans la dimension politique et des droits dans le Programme « Mon Ambition pour la Patrie »

Par **Sidi Mohamed LIMAM**
Directeur des droits de l'Homme
Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

Le discours du Président de la République SEM Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, lors de sa dernière rencontre avec les cadres et notables de la moughataa du Dhar ne relevait pas de la simple directive aux administrés ou d'une posture passagère mais intervient plutôt comme un nouvel épisode d'un processus global issu d'une vision réformatrice, visant à construire un État national moderne, à ancrer les valeurs de citoyenneté et à renforcer l'unité de la société.

Lorsque le Président de la République a clairement déclaré que « le fonctionnaire symbolise l'État, même en dehors de son bureau» et qu'« il est interdit à tout fonctionnaire d'assister à ou d'organiser des activités incompatibles avec la consécration de la notion d'État», il ne s'agissait pas seulement de discipline à respecter par l'administration , mais de protection du projet national contre les manifestations les plus dangereuses de la désintégration, notamment, les conflits tribaux, régionalistes et particularistes qui menacent l'unité nationale et affaiblissent les institutions de l'État.

De Ouadane à N'Beiket Lahwach : Évolution dans le discours et constance de la vision

Depuis son discours à Ouadane (décembre 2021), le Président de la République a tracé les contours de son projet national sur une base solide : « la reconstruction de la confiance entre l'État et la société », quand il avait alors appelé à « libérer la conscience des stéréotypes du passé » et à fonder une renaissance globale basée sur la justice et l'égalité.

Dans l'Appel de Djéol (mars 2023), le Président de la République a réaffirmé cette vision, appelant à « une patrie ouverte à tous ses fils, sans exclusion ni marginalisation », posant ainsi la pierre angulaire d'un discours national fédérateur qui place l'appartenance à la patrie au-dessus de tout autre ancrage.

Aujourd'hui, à N'Beiket Lahwach (novembre 2025), cette trajectoire se concrétise avec une étape de mise en œuvre pratique, à travers l'interdiction de tout comportement ou activité contraire à la notion d'État, et ce, en parfaite harmonie avec l'esprit de son programme « Mon Ambition pour la Patrie », qui fait de l'unité, de la justice et de la pleine citoyenneté, les piliers de la construction nationale.

L'enracinement de la notion d'État national comme garantie des droits de l'Homme

Ce discours porte dans son essence une dimension profonde des droits de l'Homme car Il ne peut être question de protéger les droits de l'Homme dans une société tiraillée par des allégeances étroites ou dominée par des appartenances partielles.

En effet, les droits ne s'exercent pleinement que sous l'égide d'un État fort et neutre, qui garantit l'égalité devant la loi et protège la dignité du citoyen, sans discrimination.

De là, le discours présidentiel croise les grandes orientations de la Stratégie Nationale de Promotion et de Protection des Droits de l'Homme (2024-2028), qui a fait de « l'enracinement des valeurs de citoyenneté, d'égalité et de lutte contre la discrimination », l'un de ses axes fondamentaux.

Le Gouvernement, à travers la mise en œuvre de cette stratégie, travaille à concrétiser cette vision avec :

- Le renforcement du cadre juridique et institutionnel de protection des droits et libertés ;
- La mise en œuvre des programmes d'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme en milieu scolaire ;
- La consécration de l'égalité et de la non-discrimination dans l'accès à la fonction et aux services publics ;
- L'implication t la société civile dans la vulgarisation d'une culture des droits et des devoirs.

Le discours présidentiel devient ainsi, un prolongement politique, moral et une boussole pour ces efforts.

De la réforme de l'administration à la réforme des valeurs

Lorsque le Président de la République souligne que « le fonctionnaire ne peut pas faire d'une part partie de la notion d'État et participer d'autre part à sa démolition», il pose une nouvelle équation dans la relation entre l'administration et la citoyenneté.

La réforme ne se limite pas aux systèmes et aux listes. Elle débute par les valeurs et les comportements au sein de l'institution publique.

Il s'agit d'un appel à l'émergence du « fonctionnaire républicain » qui représente l'État, et non la tribu; qui sert le citoyen, et non le groupe ; et qui incarne le service public dans ses plus belles expressions.

La vision nationale globale: Mon Ambition pour la Patrie

Le discours présidentiel couronne en définitive un parcours au niveau de la pensée et sur le plan politique exprimé depuis l'annonce du programme « Mon Ambition pour la Patrie », qui repose sur :

- L'enracinement de l'État de droit et des institutions ;

Suite à la page 20...

Réunion de la table régionale de coordination en matière de débarquement et de prise en charge des migrants

Le Wali de Dakhlet Nouadhibou M. Mahi Ould Hamed, a présidé jeudi 14 août 2025 à Nouadhibou la réunion de la table régionale de coordination des efforts en matière de débarquement et de prise en charge des migrants.

La réunion a porté sur les dispositions de l'arrêté conjoint entre les ministres de l'Intérieur, de la Défense et des Pêches, notamment, les procédures opérationnelles unifiées relatives aux migrants et décidé de la création d'un comité présidé par le Hakem de Nouadhibou, chargé d'élaborer un plan d'action pour la prise en charge des migrants. Elle a été marquée par la participation du directeur de l'Instance Nationale de Lutte contre la Traite des Personnes et le Trafic de Migrants, M. Cheikh Tourad Ould Abdel-Malik, du Chef de mission de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), ainsi que des représentants du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR) et du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH) en Mauritanie.

Kaédi : Organisation d'un atelier de sensibilisation sur les dangers de la traite des enfants et du phénomène de la mendicité forcée

Le Directeur de l'Instance Nationale de Lutte Contre la Traite des Personnes et le Trafic des Migrants M. Cheikh Tourad Ould Abdel Malek a supervisé mercredi 29 octobre à Kaédi l'ouverture d'un atelier de sensibilisation des organisations de la société civile aux dangers de l'exploitation des enfants, notamment dans les Wilayas de Gorgol, Guidimagha et Brakna, ainsi que sur la nécessité de lutter contre ces pratiques inhumaines et de renforcer la protection des migrants et leurs droits fondamentaux sur le territoire national.

L'atelier organisé en collaboration avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, dans le cadre des activités de la journée portes ouvertes sur l'INLCTPTM à Kaédi, vise à examiner les problématiques de la traite des enfants et de la mendicité forcée et leur impact négatif sur les droits de l'homme et à discuter des moyens de protéger les migrants et de promouvoir leurs droits fondamentaux.

Le directeur de l'INLCTPTM a souhaité la bienvenue aux participants, salué la qualité du partenariat entre l'INLCTPTM et ses partenaires et a loué le rôle des organisations de la société civile dans la diffusion de messages de sensibilisation relatifs à ces questions vitales.

Pour sa part, Mme Ndoumbi Ba, coordinatrice nationale du projet PROMIS pour la protection des migrants a salué les efforts déployés et la coopération fructueuse entre son organisation et l'INLCTPTM soulignant le rôle important du ministère des Affaires islamiques et de l'Enseignement Originel dans le soutien et la prise en compte de ces problématiques aux niveaux national et international. M. Luigi Limon du Programme traite des personnes et trafic de migrants, a salué les actions menées pour combattre la mendicité forcée, soulignant leur importance pour le renforcement du cadre juridique national de lutte contre ce phénomène et la réponse à celui-ci, en plus de son rôle dans l'amélioration du système de protection des migrants, les plus vulnérables.

L'ouverture de l'atelier s'est déroulée en présence du délégué régional du CDHAHRSC M. Yahya Ould Akjeil, ainsi que de plusieurs représentants d'organisations des droits de l'homme dans les trois wilayas.

Organisation d'un atelier de renforcement des capacités du personnel du Commissariat en matière de techniques de communication

Le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile a organisé le 20 octobre un atelier de formation de son personnel sur les techniques de communication.

Cet atelier qui a duré quatre jours a été animé par des experts dotés d'outils pédagogiques modernes et a permis aux participants d'acquérir des connaissances théoriques et pratiques en matière de conceptions graphiques et de montage en vue de renforcer leurs compétences, d'améliorer la qualité de leur travail et d'accroître l'audience des plateformes médiatiques du département.

Le directeur de la Communication de la Formation et de la Documentation, M. Dahi Ould El Houmoud , a déclaré au nom du Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile, SEM. Sid'Ahmed Ould Benane, que cet atelier s'inscrit dans le cadre des hautes directives du Président de la République, SEM. Mohamed Ould Cheikh El Ghazouani, que le Gouvernement du Premier ministre, SEM. Mokhtar Ould Djay, s'emploie à mettre en œuvre pour renforcer les capacités des agents de l'Administration et leur permettre d'exercer leurs fonctions avec professionnalisme et compétence dans le cadre des efforts visant à améliorer et à moderniser la performance de l'administration et à la rapprocher des citoyens. Il a déclaré que le CDHAHRSC réalise les activités inscrites à ses plans annuels, avec une approche médiatique et communicationnelle couvrant ses activités sur ses plateformes médiatiques, notamment, son site web officiel et ses pages Facebook, X et YouTube.

Sélibaby : Organisation d'un atelier de formation au profit de 30 acteurs de la société civile dans le domaine humanitaire

Le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile a organisé mardi 23 septembre à Selibaby, un atelier de formation dans le domaine humanitaire au profit de 30 acteurs de la société civile de la wilaya du Guidimagha.

L'atelier qui a duré trois jours visait à améliorer les compétences des intervenants dans le domaine de l'humanitaire en matière d'intervention rapide en situation d'urgence, et à les familiariser avec l'arsenal juridique relatif aux organisations de la société civile.

Le wali mouçaid du Guidimagha M. Mohamed Elarbi Ould Sidi Mohammed a souligné dans son allocution l'importance de la formation des équipes des organisations de la société civile dans le domaine humanitaire pour accroître leur préparation et leur efficacité afin d'accompagner les efforts des pouvoirs publics et des départements concernés

Il a ajouté que cette orientation représente l'une des priorités du programme ambitieux du Président de la République SEM. Mohamed Ould Cheikh El-Ghazouani, vu l'importance la formation des acteurs de la société civile dans le domaine humanitaire leur permettant d'acquérir des expertises et des connaissances utiles dans les interventions d'urgence .

De son côté, le chargé de mission au CDHAHRSC, M. Mohamed Ould Brami, a souligné la détermination de son département à répondre aux questions humanitaires, conformément à son plan d'action visant à renforcer les capacités de la société civile en matière d'interventions humanitaires et d'urgence.

Le premier vice-président de la région du Guidimagha M. Boubou Diarra a salué les objectifs de l'atelier -qui vise à renforcer la préparation des équipes de la société civile aux situations humanitaires, et aux interventions d'urgence.

Le maire de Selibaby, M. Oumar Hamadi Ba, a valorisé l'importance de l'implication d'un nombre important d'organisations de la société civile œuvrant dans le domaine humanitaire, notamment dans les situations d'urgence, ce qui contribuera à accompagner positivement les efforts des pouvoirs publics dans ce domaine.

L'atelier s'est déroulé en présence du Hakem de la moughataa de Selibaby, M. Mohammed Ould Abdoullah, et du Délégué du CDHAHRSC pour la zone Sud, M. Yahya Ould Akjeil.

Programmes de développement intégrés:
Contribution à l'amélioration des conditions de vie des populations du Hodh Chargui

Au titre de l'année 2025, le Commissariat aux Droits de l'homme, à l'Action humanitaire et aux Relations avec la Société Civile a lancé un vaste programme national pour le financement de plusieurs PDI au profit des populations de six Wilayas que sont : les deux Hodhs, l'Assaba, le Tagant, Dakhlet Nouadhibou et l'Adrar.

Dans ce numéro, nous vous présentons les PDI initiés au profit des localités du Hodh Chargui.

Moughataa	Commune	Localité	Activités
Bassiknou	Vassala	Kleiva	Appui Aux femmes
			Boucherie Villageoise
			Boutique Communautaire
			Clôture champs en grillage 4000 M
			Financement d'un périmètre maraîcher
Djiguenni	Feireni	Leghveiratt 1, 2 et 3	Appui Aux femmes
			Atelier de soudure
			Boucherie
			Boutique Communautaire
			Financement d'un périmètre maraîcher
			Fourniture 12 panneaux solaires 250
			Fourniture d'une pompe immergée
	Gasr El Barka	Chkata Celary	Approfondissement d'Un puits
			Boucherie
			Boutique Communautaire
			Financement d'un périmètre maraîcher
			Financement des Coop. (Couscous)
			Moulin à grain
Timbedra	Bousteila	Deida Ghollé	Appui Aux femmes
			Boucherie Villageoise
			Boutique Communautaire
			Parc de Vaccination
			Point de Vente gaz Butane
			Produit phytosanitaire liquides (500L + pompes)
			Semences améliorées 3T (espèce : Bechna)
	Hassi M'Hadi	Oum Lemdag	Appui Aux femmes
			Boucherie Villageoise
			Boulangerie
			Charrues asine (10) unités
			Financement d'un périmètre maraîcher
			Parc de Vaccination

Suite de la page 17

- La réalisation de la justice sociale et de l'équilibre régional ;
- Le renforcement de l'unité nationale et le rejet des divisions ;
- La garantie de la dignité et des droits pour chaque citoyen.

Ainsi, les messages du discours de N'Beiket Lahwach viennent réorienter la boussole vers l'essentiel du projet national : construire un État de citoyenneté où les valeurs d'appartenance nationale priment sur toute autre allégeance, et où se réalise la complémentarité entre les droits et les devoirs, entre l'État et la société, entre le discours et la pratique.

Conclusion

L'appel du Président de la République à bannir les pratiques contraires à la notion d'État est une déclaration nationale fédératrice qui trace la voie vers un État plus juste, uni et équitable.

Il est le prolongement naturel des efforts déployés pour promouvoir les droits de l'Homme et mettre en œuvre la Stratégie Nationale 2024-2028, qui jette les bases d'une société cohérente, où l'égalité prévaut, où la loi règne, et où prédomine la conscience nationale que la Mauritanie est une patrie pour tous, et par tous.

Directeur de Publication:
Sid'Ahmed Benane

Directeur de Rédaction:
Rassoul Elkhal

Conseillers de la Rédaction:
Ahmed Salem Khtour
Mohameden Akkah
Isselmou Salihi

Rédacteur en Chef:
Dahi Elhoumoud

Conception:
El Hadrami Dah

Contact
Tel: +22245292155
Email:
periodiquenechra@gmail.com